السجون في مصر إبان العصرين البطلمي والروماني
في ضوء أوراق البردي

دكتور
السيد رشدي محمد
أستاذ مساعد التاريخ اليوناني والروماني
كلية الآداب جامعة بنها

السجون في مصر إبان العصرين البطلمي والروماني
في ضوء أوراق البردي

د. السيد رشدي محمد
أستاذ مساعد التاريخ اليوناني والروماني
كلية الآداب جامعة بنها

السجون ، هي الأماكن التي يحبس فيها مخالفو القانون ، المدنيون وأسرى الحروب والمنشقون السياسيون والزنادقة الدينيون وغيرهم . وظهرت السجون منذ اقدم العصور واستخدمت علي نطاق واسع في العالم القديم ، ففي العراق كان البابليون يسجنون المدنيين وكل من ارتكب جريمة حتى ولو بسيطة[١] . وفي بلاد اليونان ، وردت كلمة السجن في الإلياذة [٢] ، ثم أصبح للسجن دور فعال في أثينا في أوائل القرن الخامس قبل الميلاد ، حيث كان يعتبر أقل ضرراً من الغرامات والنفي والرجم والصلب والرمي من فوق تل مرتفع [٣] وكان السجن إحدى العقوبات في روما أيضاً ، وإن اقتصرت علي الأحرار ، أما العبيد ، فكانت عقوباتهم تنفذ في أعمال السخرة داخل المناجم [٤] .

وفيما يتعلق بمصر، فمعلوماتنا عن السجون في العصور الفرعونية القديمة قليلة ، حيث وردت في الكتابات المصرية القديمة تحت اسم (جتح *jth*)[٥] و(خنرت *hnrt*)[٦] ، وكلاهما ظهرا في سياق الحديث عن القلعة أو السجن ؛ وأُطلق علي السجن الكبير في طيبة اسم (خنرت ور *hnrt wr*) ، وكلمة *hnrt* من الفعل *hnr* بمعنى قيد أو حبس ، و(خنري *hnri*) بمعنى سجين[٧] . وأقدم ما وصل إلينا من معلومات عن السجون في مصر في العصور القديمة ، يرجع إلي عصر

الدولة الوسطي ، حيث يُذكر أن الفراعنة كانوا يسجنون الخارجين علي القانون من غير المصريين [٨] .

ويبدو أن السجن كان ذا أهمية خاصة داخل المجتمع المصري في عصوره الفرعونية القديمة ، فكلمة السجن ومشتقاتها لم ترد في القرآن الكريم إلا فيما يخص الأحداث الخاصة بمصر ، وبخاصة في قصة سيدنا يوسف (عليه السلام) التي يُعتقد أنها عاصرت فترة تواجد الهكسوس ؛ فنجد امرأة العزيز تهدد سيدنا يوسف بالسجن أمام زوجها قائلة له : " قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ "[٩] ، ثم تعود وتهدده بالسجن أمام النسوة : "وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ" [١٠] ، ويرضي سيدنا يوسف بالسجن: "قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ[١١] ، واستجاب ربه " ثُمَّ بَدَا لَهُم مِن بَعدِ مَا رَأَوُاْ الأياتِ لَيَسجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ" [١٢] ، وتظل رابطة السجن قوية في نفس سيدنا يوسف فيخاطب رفيقيه في السجن بقوله : "يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ءأَرْبَابُ مُتَفَرّقُونَ خَيرُ أَمِ اللهُ الواحدُ القَهّارُ "[١٣] . وبعد أن خرج سيدنا يوسف من السجن وارتقي أعلي المناصب وأصبح هو عزيز مصر وله فيها مطلق السلطات ، إلا أن ذكريات السجن ظلت تلاحقه وهو في تمام النعمة ، حيث يقول : "وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ"[١٤].

وظل السجن المصري مرعباً بعد سيدنا يوسف ، وبخاصة في عهد الدولة الحديثة ؛ فنجد فرعون مصر يهدد سيدنا موسي (عليه السلام) قائلا له: "لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ "[١٥] ، حيث اعتبر السجن هنا عقاباً قاسياً لمن يخرج علي طاعة الملك .

واستمر السجن علي هذا الحال في عهد الملك رمسيس الثالث، حيث أُتهمت بعض السيدات المصريات بالسرقة وأدخلن السجن في مدينة طيبة ، كما

عُثر علي قوائم بأسماء بعض السجناء في سجن اللاهون ، الذي يوجد في إقليم الفيوم ، حيث كان يُعد واحداً من أشهر سجون مصر القديمة (١٦) .

أما في مصر إبان العصرين البطلمي والروماني ، فقد أصبح للسجن دور أكبر داخل المجتمع ، وبخاصة مع تعدد الجنسيات التي سكنت مصر في تلك الحقبة التاريخية ، يونانية ورومانية وغيرهما ، إلي جانب المصرية ، وكانت لكل جنسية قوانينها ومصالحها التي قد تتضارب مع مصالح الجنسيات الأخرى ، مما يدفعهم للجوء للمحاكم بكل أنواعها .

والناظر للعقوبات القانونية الواردة في الوثائق البردية التي ترجع إلي العصرين البطلمي والروماني ، سيجد أن السجن هو العقوبة التي تكاد لا تخلو منها هذه القوانين ، فكل من يخرج علي القانون بارتكاب جرم ما ، أو الذين يخدعون الإدارة المالية أو يعجزون سواء عن الوفاء بالتزاماتهم نحوها أو عن دفع الغرامات التي فرضت عليهم ، كان السجن هو مآلهم ، ولم يستثن منها أية جنسية عاشت في هذا المجتمع ، ومن هنا كانت أهمية دراسة السجون في مصر في العصرين البطلمي والروماني ، حيث اعتبرت جزء مهم من الحياة الاجتماعية والقانونية داخل مصر .

ويجب أن نوجه عناية القارئ هنا إلي أن طول الفترة التاريخية موضوع الدراسة "العصرين البطلمي والروماني" يرجع لسببين ، الأول : قلة الوثائق البردية التي تتناول السجون ، كما أن السمة الغالبة عليها مجرد إشارات داخل شكاوى الأهالي . والسبب الثاني : محاولة من الباحث تقديم صورة كاملة للسجون خلال العصرين البطلمي والروماني ومعرفة مدى التغيرات الذي طرأت علي السجون من العصر البطلمي إلي العصر الروماني .

مصطلح السجن في الوثائق البردية

استخدمت في الوثائق البردية بعض المصطلحات التي تعبر عن السجن ، ومنها مصطلح (ديسماتيريون) δεσμωτήριον وهو الأكثر شيوعاً في الوثائق البردية التي ترجع إلي العصر البطلمي ، ومصطلح (فولاكي) φυλακή الذي ورد كثيراً في بردي العصر الروماني ، وهذان المصطلحان هما ما سوف يعتمد عليهما الباحث في دراسته الحالية ، حيث أنهما الأكثر تعبيراً عن السجون سواء كانت حكومية أم خاصة ، وهو ما سوف يأتي ذكره فيما بعد .

ويجب أن نشير هنا إلي بعض المصطلحات التي استخدمت في الوثائق البردية كأماكن لاحتجاز بعض الأهالي الذين سوف يقدمون للمحاكمة ومنها : مصطلح (براكتوريون) πρακτόρειον وهو الوكالة المالية ، ومصطلح (لوجيستيريون) λογιστήριον وهو ديوان المحاسبة . والواضح من هاذين المصطلحين . الوكالة المالية وديوان المحاسبة – أنهما لم يعبرا عن السجن بمعناه المعروف ، بل كانا مجرد أماكن لاحتجاز بعض الأهالي ريثما يتم الحكم عليهم[١٧] ولا يمكن اعتبارهما سجوناً . وكانت هذه الأماكن التي يحتجز فيها المتهمين ، موجودة في مصر منذ العصر الفرعوني ، فيُذكر أن هناك بعض الإدارات التي كان يُطلق عليها إدارة التحقيقات ، وكان يتم احتجاز المتهمين المقبوض عليهم فيها فترة التحقيق فقط [١٨] . ولدينا كلمة (ديموسيوس) δημόσιος التي ذكرت عند بعض المترجمين علي أنها سجن حكومي[١٩] ، ولكنها وردت في المصادر البردية للتعبير عن مكان عمومي أو حكومي ἐν δημοσίῳ τόπῳ (في مبنى عمومي) حيث ارتبطت بأي مبنى عام أو سوق أو بنك إلي غير ذلك من الأماكن العمومية[٢٠] .

وقد ذهب بعض الكتاب إلي الاعتقاد بأن السجون التي يطلق عليها φυλακή أو δεσμωτήριον هي بخصوص سجن المجرمين في قضايا السرقة

والقتل والاعتداء وغير ذلك من الجرائم ، أما λογιστήριον و πρακτόρειον فهي من أجل سجناء القضايا المالية فقط ، وبخاصة الضرائب والديون الحكومية[٢١] ، علي اعتبار أن (البراكتور) πράκτορ أو (اللوجيستيس) λογιστις من موظفى الإدارة الماليين والمسئولين عن تحصيل مستحقات الدولة المالية ؛ ويعتقد الباحث أن هذه الفروض غير منطقية ، حيث أن كثيراً من الوثائق البردية التي ورد فيها مصطلح δεσμωτήριον أو φυλακή ، كانت أيضاً بخصوص سجن الذين عجزوا عن سداد ديونهم المالية للدولة ، وهذا علي عكس ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون ، وبالتالي فإن هذه السجون استخدمت لكل من خالف القانون وليست لفئة بعينها . أما λογιστήριον و πρακτόρειον ، فلم تتعد كونها أماكن محاكمات أو تحقيقات يحتجز فيها المتهمون لحين محاكماتهم وإصدار الحكم عليهم [٢٢] ، ولأن هذه الأماكن تتعلق بالشئون المالية ، فمن المنطقي أن من يتعرض للإحتجاز فيها كانوا بخصوص القضايا المالية .

وسوف يحاول الباحث أن يقدم من خلال هذا الموضوع دراسة لأنواع السجون – حكومية وخاصة – ومعرفة كيفية إدارتها وأماكنها وأشكالها ، وكذلك دراسة أحوال السجناء والأعمال التي كانت توكل إليهم ، وتختتم الدراسة بالضرائب التي كانت تفرض علي الأهالي من أجل حراسة السجون .

أولاً : أنواع السجون

أ : السجون الحكومية

كانت السجون في مصر في العصور الفرعونية القديمة تتبع الحكومة ، حيث كان الملك وكبار موظفيه وحكام الأقاليم ورجال الشرطة هم المشرفون علي سجون الدولة ، وأغلب المعلومات التي وردت إلينا ، تشير إلي أن الملك الفرعوني ووزراءه ، أو عزيز مصر – كما ورد في القرآن – هم الذين كانوا يصدرون الأوامر بسجن الخارجين علي القانون وأسرى الحروب [٢٣] . أما في العصرين البطلمي والروماني ، ومع كثرة المعلومات الواردة في المصادر البردية ، أصبحت الصورة أكثر وضوحاً ، حيث تبين لنا أن السجون ظلت تحت إشراف الحكومة وسيطرتها ، وذلك بداية من بعض صغار موظفي الدولة ، ووصولاً إلي الملك البطلمي ، واستمر هذا الوضع في العصر الروماني أيضاً ، وإن تولى والي مصر كل صلاحيات الملك البطلمي في الاشراف علي سجونها . وهذا ما سوف نتعرف عليه من خلال الحديث عن السجون الحكومية في مصر في العصرين البطلمي والروماني .

١ – السجون الحكومية في العصر البطلمي

أول ما يطالعنا في العصر البطلمي ، من معلومات عن السجون وكيفية إدارتها ، وردت في أرشيف زينون Ζήνων ، الذي يرجع إلي حوالي منتصف القرن الثالث قبل الميلاد . ولدينا إشارة في وثيقة بردية ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد بخصوص ما يسمى بالسجن الملكي δεσμωτήριον βασιλικὸν ، ويقصد به السجن الحكومي [٢٤] . أما عن دور زينون نفسه ، فنحن نعلم أنه كان وكيل أعمال أبوللونيوس Απολλωνίος – وزير مالية الملك بطلميوس الثاني (فيلادلفوس) – ، وكان مكلفاً قبل كل شيء بأشغال أبوللونيوس ، وهو الذي يأمر بصرف أجور العمال والموظفين ، وإليه كانت تُقدم الشكاوى ، وعندما أصبح زينون وكيل أعمال أبوللونيوس في قرية فيلادلفيا (كوم الحمام الحالية) – إحدى قرى إقليم

أرسينوي (محافظة الفيوم الحالية) – ومدير ضيعته ، كان يكلف بكافة الأعمال الزراعية والحرفية وغيرها [٢٥] ، وما بخصنا من هذه المهام هو رئاسته لرجال الشرطة المحلية داخل نطاق عمله وكذلك إشرافه علي السجن في قرية فيلادلفيا ، حيث كان القضاة (الخريماتيستاي χρηματισταιι) يطلبون منه استدعاء المتهمين من الأهالي ، وإلقاء القبض علي المدنيين بأمر من أبوللونيوس أو عامل المالية [٢٦] ، لكن يجب أن نضع في الاعتبار أن ما يقوم به زينون في هذا المجال كان بوصفه موظفاً حكومياً يتبع النظام الإداري ، ويعمل كقائد للشرطة في قرية فيلادلفيا بما فيها إشرافه علي السجن الحكومي .

ولدينا مجموعة كبيرة من الوثائق البردية التي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن زينون كان ممثل الدولة في الاشراف علي سجن قرية فيلادلفيا ، حيث كانت توجه إليه الشكاوى من المسجونين أو من ذويهم يطالبونه بالإفراج عنهم ، فنقرأ في وثيقة بردية غير مؤرخة ، أرسلها أحد رعاة الماشية ويدعى كاللليبوس Κάλλιππος إلي زينون ، يخبره أنه في السجن ، ويعاتبه علي أنه أهمله وتركه محبوساً داخله περιορων με ἐν τωι δεσμωτηρίωι ، ويلفت نظره إلي أن ماشية زينون التي كان يرعاها سوف تهلك إذا هو لم يخرج ويرعاها ، وأن سبب دخوله السجن كانت بوشاية من أحد رعاة الماشية ، فعل ذلك لكي يرعى هو الماشية ويرجو كاللليبوس من زينون أن يخرجه من السجن ، ويخبره إذا كان هذا مناسباً له فإنه سوف يترك زوجته في السجن من أجله ، حتى يتسنى له أن يتحقق من الموضوع [٢٧] .

ونجد في وثيقة ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد ، رجل يدعى باثيوفيوس Παθιωφιος أحد مزارعي ضيعة أبوللونيوس ، يستجدي زينون أن يطلق سراح زوجته من السجن لأن قلبها كان ينفطر لفراق أولادها ، كما أنه غير

قادر علي أن ينتبه إلي عمله ، ويتوسل إليه أن يترفق بهما في هذه المرة وحسب ، ويضيف باثيوفيوس قائلاً : " إذا ما وجدتنا نكرر هذه الفعلة فلن يكون من حقنا أن نطلب العفو مرة أخرى" (٢٨) .

وشكوى أخرى بخصوص سيدة تدعى ثامويس Θαμοῦς ، تخبر زينون بأن أبنيها دخلا السجن بسبب دين ، وتطلب منه إطلاق سراحهما مع التعهد بأن يعيدا الدين بالعمل لديه ، وبخاصة أن الدين كان اثنا عشر إردب دقيق شعير ، وستة عشر إردب ونصف شعير ، وقد استطاعا أن يجمعا أربعة عشر إردباً من الستة عشر ونصف قيمة الدين (٢٩) ، ويبدو أن زينون كان قد وضع أسس لمثل هذه العمليات قبل أن يُعزل من وظيفته ، في بداية حكم الملك بطلميوس الثالث (يورجيتيس الأول)، علي اعتبار أن سداد الدين عنده يعفي من دخول السجن(٣٠).

وهناك وثيقة ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد ، يشتكي فيها كاليستينيس Καλλισθένις من أنه قد قُبض عليه بسبب فشله في سداد ما عليه من ديون – ربما كان الدين لزينون – ولقد قدم بعض بضائعه كضمان لهذا الدين كما أن لديه بعض النبيذ لم يُبع بعد ، وسوف يفقد كل ذلك إذا بقي في السجن ، ولذلك يطلب من زينون أن يدرس حالته ، حتى لا يكون مصيره البقاء في السجن ، ولذلك يرجوه أن يفرج عنه لكي يكون قادراً علي جمع ما تبقى من الأموال ويسدد دينه (٣١) .

وشكوى أخرى غير مؤرخة ، تقدم بها فاراتيس Φαράτης مربي النحل إلي زينون ، يخبره أنه تشاجر مع مربي نحل آخر ، وبسبب مؤامرة من مايوتوس Μαιῦτος وليمنايوس Λιμναίος ، دخل علي إثرها السجن ومنع من الظهور أمام زينون لكي يفصل هو في القضية ، ولأنه ليس علي استعداد لدفع الكفالة المطلوبة فهو يرجو زينون أن لا يتركه في السجن ، حيث إنه قضى فيه اثنين وعشرين يوماً حتى الآن ، وبخاصة أن موسم نقل النحل قد بدأ (٣٢) .

ونعرف من وثيقة أخرى ، أرسلها بايسيس Παῶσις الذي كان تحت رعاية زينون بواسطة أبيه حورس Ωρος . أحد بحارة أبوللونيوس . اشتكى فيها من هيراقليدس Ηρακλίδης – أحد مساعدي زينون – الذي وضعه في السجن من أجل مطالبته بمائة دراخمة ، ولكنه لم يكن يمتلكها باستثناء حمار وبعض الأغنام التي تركها له حورس في رعايته ، ولذلك فهو يرجو زينون أن يطلق سراحه حتى يتمكن من الاتصال بحورس(٣٣) .

وخطاب إلي زينون من رجل يشكو فيه أن زوجته أُخذت للسجن إبان غيابه لقضاء بعض الأعمال ، ويرجو من زينون أن يطلق سراحها ، حيث أنه لا يعلم سبب دخولها السجن (٣٤) .

ونخلص من كل هذه الوثائق جميعاً إلي أن زينون كان يُخاطب هنا بوصفه المسئول عن سجن قرية فيلادلفيا ، ومطالبته الدائمة بالإفراج عن المسجونين تؤكد علي ما سبق ذكره بأن زينون الذي كان يرأس رجال الشرطة في فيلادلفيا ، كانت له أيضاً سلطة الحبس أو الإفراج عن بعض المسجونين ، والسؤال المهم الذي يطرح نفسه الآن ، هل كان لزينون سلطة قضائية تخول له الإفراج عن المسجونين بلا سند قانوني ؟ . نعلم أن البطالمة وضعوا نظاماً قضائياً يطلق عليه (القضاء الخاص) ، والذي خول لوزراء المالية ومساعديهم سلطة الفصل في القضايا المالية والإدارية ، وذلك ليكون أكثر سرعة وصرامة في فض المنازعات من القضاء العادي وبخاصة في القضايا المالية (٣٥) ، ويذكر أن وزير المالية نفسه بموجب السلطة الممنوحة له ، أمر بسجن أعداد ممن لم يسددوا الحقوق المالية للدولة . ويبدو أن أعدادهم كانت كبيرة لحد أن ضاق بهم السجن(٣٦) . ومن هنا جاءت سلطة زينون – بصفته مساعداً لأبوللونيوس وزير المالية – في الإفراج عن بعض المسجونين في القضايا المالية ، علي اعتبار أن

الوثائق سالفة الذكر كانت بخصوص أفراد سجنوا بسبب عجزهم عن سداد المستحق عليهم من ديون ، أو منافسة بينهم علي رعي الأغنام أو تربية النحل للحصول علي عائد مالي أكبر ، وكلها أيضاً مرتبطة بأملاك أبوللونيوس في قرية فيلادلفيا ، وذلك بالإضافة إلي أن زينون كان قائداً للشرطة في القرية المذكورة ، ولذلك قد لا نستبعد أن سلطة زينون هنا كانت مستمده من كونه مساعد وزير المالية ، وربما كان يتصرف من منطلق أنه جزء من منظومة القضاء الخاص في العصر البطلمي .

أما عن كيفية إدارة السجون الحكومية ، فتبدأ من إدارة سجون القرى حيث نجد أنها كانت تخضع لإدارة رجال الشرطة المحلية العاملة داخل القرى[٣٧] وهي من فئة رجال الشرطة التي يطلق عليها (الفولاكيتاي) φυλακίται ، علي اعتبار أن مهمة هذه الفئة من رجال الشرطة هي حراسة المنشآت العامة وحفظ الأمن والبحث عن مخالفي القانون وتقديمهم للمحاكمة [٣٨] ، وبالتالي فإن حراسة السجون كانت من صميم عملهم . ويرأس هذه الفئة موظف يطلق عليه (أرخيفولاكيتيس) αρχηφυλακίτης وهو قائد الشرطة المحلية – الوظيفة التي تولاها زينون – وفي الوقت نفسه مدير سجن القرية . أما سجون المدينة فكانت تُدار من قبل المشرف علي شرطة المركز أو المدينة ، ويطلق عليه (ابيستاتيس فولاكيتيس) επιστατης φυλακίτης ، والابيستاتيس هو الحاكم الإداري للمركز ، وفي الوقت نفسه كان يرأس مديري السجون في القرى التابعة له [٣٩] .

ولدينا وثيقة بردية ترجع إلي عام ١١٥ ق.م. ، تذكر بوضوح دور هذه الفئة – الفولاكيتاي – من رجال الشرطة في حراسة السجون ، حيث ورد فيها أن أحد موظفي الدولة ، ويدعى ماسوللوس Μάσυλλος يطلب من رجال الشرطة في قرية أوكسيرنخا Οξυρυγχα ، وهم : قائد الشرطة المحلية أو قائد شرطة

المركز وبعض رجال الشرطة ، أن يلقوا القبض علي بعض المجرمين ويهتموا بحراسة سجن القرية (٤٠) .

ويبدو أن عامل المالية οἰκονόμος أيضاً كان باستطاعته أن يصدر أوامره بالسجن لكل من يخالف القوانين الاقتصادية للدولة ، فنتعرف من وثيقة بردية ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد علي كليون Κλέων وسوستراتوس Σωστράτος ، اللذين قدما مذكرة بخصوص ألف خلية نحل أجراها إلي بعض الأهالي ، في إقليم هيراقليوبوليس وإقليم ممفيس ، ولكن يبدو أن بعض الأهالي نقلوا بعضاً من خلايا النحل دونما الحصول علي إذن ، مما دعا أمونيوس Αμμώνιος عامل المالية إلي سجن بعض مربي النحل ، وأضر هذا كثيراً بخلايا النحل ، ولكن بعد تدخل سوستراتوس والضغط علي زينودورس Ζηνοδώρος ، تم الإفراج عن السجناء ، ولكن عامل المالية قبض مرة أخرى علي رجل الشرطة رودون Ρόδων الذي يقوم بحراسة المناطق المرتفعة التي توجد بها المناحل ، وأودعه السجن ، وفي غيابه سُرقت كثير من هذه المناحل ، ولذلك فقد حصل كليون وسوستراتوس علي وعد بتقاضي ثمن هذه المناحل(٤١) .

ووثيقة ثانية ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد أيضاً ، وهي خطاب من فانيسيس Φανεῖσις وزان القمح ، إلي زينون يخبره أنه منذ ثلاثة أيام عندما رآه ديونيسودوروس Διονυσόδωρος أمر بإيداعه السجن ولذلك فهو يطلب من زينون أن يرسل إليه أحد رجاله ومعه بعض المال (٤٢) ، ويبدو أن ديونيسودوروس المذكور هنا هو عامل المالية المختص بالشئون المالية والمسئول عن تحصيل مستحقات الدولة . ويظهر في هاتين الوثيقتين أيضاً أن عامل المالية كان من بين صلاحياته القانونية ، إيداع بعض الأهالي من مخالفي القانون السجن (٤٣) .

وبعد وفاة الملك بطلميوس الثاني (عام ٢٤٦ق.م.) وتولي ابنه الملك بطلميوس الثالث الحكم ، وبعد عزل أبوللونيوس وزير المالية ومعه زينون من منصبيهما ، ظلت إدارة السجون في مصر علي حالها ، قائد الشرطة في القرية هو المشرف علي السجن ، والابيستاتيس هو المشرف علي سجون المدينة والقرى التابعة لها .

ويتضح ذلك من وثيقة بردية ، ترجع إلي حوالي عام ٢٤٣/٢٤٢ق. م.، من إقليم أوكسيرنخوس (البهنسا الحالية) ، وهي خطاب أرسله أنتيجونوس Αντίγονος إلي دوريون Δωριων الابيستاتيس ، يخبره فيه أنه عندما تلقى منه خطاباً بخصوص إجبار كاليدروموس بن كاليكراتوس Καλλιδρόμος Καλλικράτου القوريني الإبيجوني ، علي أن يعيد الحمار إلي مالكه أو أن يدفع ثمنه ، وهو عشرون دراخمة ، وطبقاً لطلبه بترحيل كاليدروموس إلي السجن في سيناري Σινάρυ (إحدى قرى إقليم أوكسيرنخوس) من أجل إجباره علي أن يعيد الحمار إلي دوريون ، إلا أن باترون Πάτρων قائد الشرطة في التوبارخية السفلية ، حضر إلي السجن وأطلق سراح كاليدروموس ، ولهذا السبب لم يستطع انتيجونوس أن ينفذ الإجراءات المتبعة في مثل هذه الموضوعات ، بل وأخذ الحمار إلي منزله ونقل كاليدروموس معه إلي تاكونا Τακόνα ، ويخبره أيضاً أنه كان من الممكن أن يأخذه منه بالقوة عن طريق أحد حملة السيف μαχαιροφόρος ، ثم ينهي خطابه بأنه غير قادر علي تنفيذ أوامره بسبب عصيان باترون قائد الشرطة المستمر لهذه الأوامر [٤٤] .

والواضح من هذه الوثيقة ، أن انتيجونوس المذكور هنا كان قد تلقى أوامر من دوريون الابيستاتيس بأن ينقل كاليدروموس بن كاليكراتوس إلي سجن سيناري ، ويحقق معه من أجل استرداد الحمار المسروق أو الحصول علي ثمنه مما يوحي

بأنه من سلطات الابستاتيس هي التحقيق مع السجناء أو تكليف شخص آخر بأداء هذه المهمة ، وهو أنتيجونوس ، كذلك نقل السجناء من مكان إلي آخر.

ولكن يبدو أن هذا الخطاب لم يكن كافياً لأنتيجونوس ، حيث نجده يرسل شكوى أخرى بهذا الخصوص إلي الملك نفسه ، ونتعرف عليها من وثيقة بردية ترجع إلي العام نفسه ، حيث يشتكي أنتيجونوس إلي الملك بطلميوس الثالث ، ضد باترون قائد الشرطة في التوبارخية السفلي لإقليم أوكسيرنخوس ، ويخبره أنه قام بنقل كاليدروموس بن كاليكراتوس القوريني الإبيجوني ، في الخامس والعشرين من شهر أمشير من العام الرابع إلي السجن في سيناري ، وذلك طبقاً لأوامر دوريون الابيستاتيس ، والتي كانت شاملة كتاباً بأنه يجب علي انتيجونوس أن يجبر كاليدروموس أن يعيد الحمار لمالكه أو أن يدفع ثمنه ، وهو عشرون دراخمة ، ولكن باترون لم يهتم بهذا الأمر وأطلق سراح كاليدروموس من السجن في سيناري[٤٥] .

واللافت للنظر في هاتين الوثيقتين ، هو حديث انتيجونوس في الوثيقة الأولي ، عن أنه كان باستطاعته استخدام أحد حملة السيف في تنفيذ أوامر الابيستاتيس ، والإشارة في الوثيقة الثانية إلي مرسوم الدياجراما διάγραμμα المصرح به [٤٦] ، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن دور حامل السيف وعلاقته بمرسوم الدياجراما ، وهل هذا الرجل لم يزد عن كونه واحداً من رجال الشرطة أم أنه كان من بين الهيئة العاملة داخل السجون ؟ . إذا نظرنا إلي صفة رجل الشرطة هذا نجد أن طبيعة عمله كانت تتطلب حمل السيف ، حيث كانت من مهامه ضمان الاحترام اللازم لكبار الموظفين والدفاع عنهم [٤٧] ، وربما ظهوره داخل السجن هنا كان بغرض أن يستخدم في العقاب أو تنفيذ الأحكام علي المجرمين ، وبخاصة لو وضعنا في الاعتبار أن الحكومة البطلمية كانت تطبق حكم الإعدام في بعض

الحالات طبقاً لمرسوم الدياجراما الذي وضعته في بداية عهدها في مصر ، وذلك من اجل توطيد أركان الدولة ، والذي كان يقضي في بعض الأحيان بإعدام بعض المدينين ومن يعترض علي حكم الاعدام ، كانت يتم مطالبته ثلاث مرات بقيمة الدين ثم يطبق الحكم (٤٨) . وبناءً علي ذلك فلا نستبعد امكانية وجود دور ما لحامل السيف داخل السجون الحكومية في مصر في العصر البطلمي ، وسبب ذكر اسمه داخل هذه الوثيقة باعتباره أحد أدوات الدولة في تنفيذ العقوبات .

ونخلص من هاتين الوثيقتين أيضاً ، إلي أن قادة الشرطة في إقليم أوكسيرنخوس ، كانوا يتصرفون في إدارة السجون كيفما شاءوا ، فتارة يطلقون سراح بعض السجناء دون الرجوع إلي قادتهم ، وتارة أخرى كانوا يدخلون آخرين السجن . وتوضيحاً لذلك ، نرى في وثيقة ترجع إلي عهد الملك بطلميوس الثالث ، وهي شكوى ضد فيليبوس Φιλίππος قائد الشرطة لتوربارخية كويتوس Κωίτος بخصوص قيامه بسجن أحد العبيد بطريقة غير قانونية ، حيث أحضره إلي المحكمة وأعلنوا الحكم عليه ، ولذلك يطلب الشاكي من القاضي التحقق من هذا الأمر ، ولهذا السبب فقد أرسل القاضي طلب أستدعاء لقائد الشرطة ، بواسطة دوريون الابيستاتيس ولكنه لم يمتثل للأمر (٤٩) .

ويتضح من هذه الوثيقة أن دوريون الابيستاتيس عانى مرة أخرى من تصرفات قادة الشرطة وطريقة إدارتهم للسجون ، فنجد هنا فيليبوس قائد الشرطة في توبارخية كويتوس ، يسجن أحد العبيد بدون سند قانوني مستغلاً طبيعة عمله كمشرف علي السجن ، وبرغم أنه كان قد احضره إلي المحكمة إلا أنه لم يقدم السندات القانونية التي تدين هذا العبد ، اضف إلي ذلك أنه لم يعر اهتماماً لاستدعاء الابيستاتيس له من أجل التحقق من هذا الأمر ، مما يجعلنا نعتقد أن

بعض رجال الشرطة في ذلك الوقت كانوا يستغلوا طبيعة عملهم ويقدمون علي سجن بعض الأهالي لأسباب شخصية تتسم بالتعنت والفساد .

ونلاحظ ذلك بوضوح في وثيقة بردية ترجع إلي أوائل القرن الثاني ق.م. وهي بخصوص سيدة تدعى ثاسيس ابنة حورس Θασις Ωορου التي تسكن في مدينة كروكوديلوس بوليس (مدينة الفيوم الحالية) عاصمة إقليم أرسينوى ، كتبت إلي ايتوس Αετος إستراتيجوس إقليم أرسينوى ، تتهم فيها مساعده بأنه هو الذي أدخلها السجن بطريقة غير قانونية ، ولأسباب خاصة بينها وبينه (٥٠) .

ولدينا وثيقة أخرى ، ترجع إلي عام ١٩٤ ق.م. ، بخصوص رجل يشكو من أنه كان يدفع ما عليه من أموال أولاً بأول ، ويقول : أنا أدفع ألف وثلاثمائة دراخمة كل شهر وبانتظام حتى شهر باشنس ، ولدي إيصالات بذلك ولكن في الخامس من شهر بابة ، وجدني بطلميوس في كروكوديلوس بوليس وأخذني إلي البنك ، وسلمني إلي مينيلاوس Μενελαος رجل الشرطة في المدينة ، وبالرغم أنني ذكرته بأني لست مديناً بشيء ، إلا أنه قادني إلي السجن حتى صباح اليوم التالي ، ولذلك أرجو الحصول علي حقي من العدالة (٥١) .

يبدو من هاتين الوثيقتين أن رجال الشرطة كانوا يودعون بعض الأهالي السجن بدون محاكمة أو حتى سند قانوني ، فكما رأينا في الوثيقة الأولي أن ثاسيس دخلت السجن بطريقة مخالفة للقانون ، وفي الوثيقة الثانية دخل الشاكي السجن عن طريق أحد رجال الشرطة ، بالرغم أنه ليس مديناً لأحد ، ولذلك يطلب الحصول علي حقه لقاء ما لاقاه من رجل الشرطة . ويعتقد الباحث أن تصرفات رجال الشرطة هؤلاء لم تكن هي السمة الغالبة ، بل يمكن أن نطلق عليها تصرفات رجال شرطة منحرفين غرتهم طبيعة عملهم فخرجوا علي القانون ، ولذلك كانت الحكومة البطلمية تقف أمام هؤلاء بكل قوة ، حتى إن الملك البطلمي

بطلميوس الخامس (أبيفانيس) أمر في وثيقة ترجع إلي عام ١٨٣/١٨٤ ق.م. ، بأن يقدم إلي المحاكمة كل الموظفين الذين كانوا يسجنون الأهالي بسبب منازعات مفتعلة أو يستخدمون معهم وسائل التعذيب [٥٢] . ومن بين التدابير التي أعلنها الملك بطليموس الخامس أيضاً ، وظهرت على حجر رشيد ، ذلك المرسوم الخاص بإطلاق سراح بعض السجناء ، حيث نقرأ فيه : " أولئك الذين كانوا في السجن ، والذين كانوا تحت الاتهام لمدة طويلة بسبب جرائم ضد الدولة ، فقد أسقطت التهم المنسوبة إليهم " [٥٣] .

ونخلص مما سبق إلي أن إدارة السجون الحكومية لا تخرج عن الهيكل الإداري للنظام القضائي في مصر ، فتبدأ برجل الشرطة العادي الذي يحرس السجن ، ثم قائد الشرطة المشرف علي السجن والمسئول عمن يدخل أو يخرج منه ثم الابيستاتيس وهو الحاكم الإداري للمركز أو القرية ، الذي يرأس رجال الشرطة ، وإليه تحول الشكاوى وينظرها ويصدر أحكاماً فيها ، وله الحق في سجن من مخالف القانون [٥٤] ، أما إذا فشل في حل المشكلات المقدمة إليه ، فيحول الموضوع برمته إلي الإستراتيجوس ، حاكم الإقليم ، الذي قد يفصل فيها أو يحولها بدوره للملك البطلمي نفسه والذي كانت توجه إليه أحياناً بعض هذه الشكوى[٥٥] ، وهو ما رأيناه من شكاوى المسجونين في الوثائق السابقة ، وهذا ما يجعلنا نطمئن عندما نقرر أن النظام الإداري للسجون الحكومية في العصر البطلمي هو جزء لا يتجزأ من النظام القضائي في مصر في العصر البطلمي .

٢ – السجون الحكومية في العصر الروماني

أما في العصر الروماني، فقد ظلت الحكومة تشرف علي السجون حيث وردت في الوثائق البردية تحت إسم πολιτική φυλακή وأحياناً أخرى δημόσια φυλακή ، وكان يقصد بها السجن الحكومي أو السجن العام . ولدينا وثيقة بردية ترجع إلي عام ٢٢ م. ، من إقليم أوكسيرنخوس تشير إلي جلسة قضائية كانت ستقام في حق كل من : قائد الحرس الخاص بالاستراتيجوس ἡγούμενος τοῦ στρα[τ]ηγοῦ ، وكذلك جوستوس حامل السيف ἸοῦΙστος ὁ μαχαιροφόρος ، ولهذا السبب فقد دخلا السجن بأمر من الوالي حتى موعد انعقاد الجلسة ، إلا أنهما في الوقت نفسه كان باستطاعتهما أن يقنعا رئيس الحجاب بأن يدفعا الكفالة ويخرجا من السجن حتى موعد انعقاد الجلسة[٥٦] .

ووثيقة بردية ثانية ، ترجع إلي عام ٢٣ م. ، من الإقليم نفسه ، وهي تعهد من ثيون بن أمونيوس Θέων ʾΑμμω‹νίου› الفارسي الابيجوني، إلي ديمتريوس Δημητρίος حاكم سجن زيوس τεταγμένῳ πρὸς τῇ του Διὸς φυλακῇ ، ويقسم بالإمبراطور تيبيريوس قيصر ، بأنه سوف يعيد في خلال ثلاثين يوماً السجين الذي ضمنه ليخرج من السجن العام ، وذلك في شهر بابة من العام الحالي ، وهو سارابيونوس بن سارابيونوس Σαραπίωνος του Σαραπίωνου ، الذي قُبض عليه بواسطة بيللوس Βίλλος مساعد وزير المالية ، بسبب صك دين مكتوب بخط اليد عن أسورة ذهبية قيمتها ميناين ، مقدم إلي ماجيانوس Μαγιανος وكيل الينيس Αλίνης ، المواطنة ابنة ديونيسيوس Διονυσίος ، ويؤكد إنه إذا لم يقدم هذا السجين في خلال المدة المذكورة فسوف يدفع ٢ ميناي قيمة الذهب المذكور وبدون تأخير ، وليس لديه الحق في أن يحصل علي مدة أطول من الوقت ، ولا ينقل السجين إلي أي سجن آخر [٥٧] .

وتحدثنا وثيقة ثالثة ، ترجع إلي القرن الثاني الميلادي عن تدخل الإدارة الرومانية في بعض الأحيان من أجل سجن بعض الأفراد الذي يُعتقد أنهم قد يتسببون في صراع بين بعض القرى ، حيث قام رجال الشرطة باحتجاز رجل يدعى أوسرباسيس Οσερπασις لفترة كافية ، حيث كان عليه أن يقدم إقراراً كتابياً بالمثول أمام حضرة القاضي في غضون ثلاثين يوماً ، كما أودع أيضاً أسكلاس Ασκλας السجن ، حتى لا يقدم هذين الرجلان علي تدبير الأعتداءات ضد أهل قرية نابو Ναβοω [٥٨] .

ولدينا بعض الوثائق التي ترجع إلي العصر الروماني المتأخر ، تفيد بوجود السجون الحكومية التي تخضع لإشراف الدولة ، فنجد في وثيقة بردية ترجع إلي القرن السادس الميلادي ، صك ضمان بخصوص الإبقاء علي أحد المزارعين في قريته لفترة محددة ، ويتعهد الضامن ، وهو عمدة إحدى القرى ، بإحضار هذا المزارع إلي السجن الحكومي في مدينة أوكسيرنخوس في الوقت المحدد لذلك ، وذلك إذا ما عجز عن سداد ما عليه [٥٩] ، وصك ضمان آخر ورد في وثيقة غير كاملة ، ترجع إلي أواخر القرن السادس الميلادي ، وبها إشارة إلي سجن حكومي في مدينة أوكسيرنخوس[٦٠] . ووثيقة بردية ترجع إلي القرن السابع الميلادي ، وهي بخصوص نفقات خاصة بالدولة وبها إشارة إلي بعض المصروفات التي كانت تقدم إلي السجن الحكومي في مدينة أوكسيرنخوس وهي سولديان وأربعة عشر ونصف قيراط ، حسب المقياس السكندري [٦١] .

ونخلص من هذه الوثائق إلي أن السجون الحكومية في مصر في العصر الروماني ظلت تحت إشراف الحكومة ، وبالهيكل الوظيفي نفسه الذي كان متبعاً في العصر البطلمي ، حيث رأينا الوالي الروماني هو الذي يقوم بدور الملك البطلمي في الإشراف العام علي السجون العامة داخل مصر ، وكان باستطاعته

أيضاً إيداع من يشاء السجن حتى ولو كان من كبار الموظفين كما رأينا في الوثيقة الأولي ، التي أودع فيها الوالي كل من قائد حرس الاستراتيجوس وحامل السيف في السجن ورأينا أيضاً في الوثيقة الثانية ، سجن حكومي يوجد داخل مدينة أوكسيرنخوس يشرف عليه موظفون حكوميون .

ولكن مع مرور الوقت وأمام ضعف الإدارة الرومانية في العصر الروماني المتأخر بدأت تنمو ظاهرة جديدة ، أطلق عليها السجون الخاصة سارت جانباً إلي جنب مع السجون الحكومية ، وبرغم أن الحكومة الرومانية حاولت بشتى الطرق أن تقضي علي هذه الظاهرة ، لكن دون جدوى .

ب : السجون الخاصة

المقصود بالسجون الخاصة هي تلك التي يمتلكها أرباب الاقطاعيات ويودعون فيها ما يشاءون من أفراد خرجوا علي القانون ، بالطبع من وجهة نظر ملاكها . وهذه الظاهرة الجديدة لم تكن وليدة الصدفة بل سبقتها تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية أدت إلي ظهور هذه السجون الخاصة ، فأمام ضعف الإدارة الرومانية وعدم قدرتها علي السيطرة بشكل كامل علي مناحي الحياة في مصر ، وفي الوقت نفسه ظهور طبقة جديدة في المجتمع المصري ، وهي أرباب الضياع الكبرى ، وبخاصة في العصر الروماني المتأخر ، ومنها ضيعة أمونيوس في أنطونيوبوليس Αντονιοπολίς (الشيخ عبادة) وضيعة كريستودورا في كينوبوليس Κυνοπολίς (الشيخ فضل) وضيعة ثيودورا في هيرموبوليس Ερμοπολίς (الأشمونين) [٦٢] ، حيث كان يعمل لديهم أعداد كبيرة من المزارعين الأحرار ويمتلكون أعداداً كبيرة من العبيد ، أضف إلي ذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر مما جعل الأهالي يقعون تحت وطأة أرباب هذه الضياع ، وتحول ولائهم

من الحكومة الرومانية التي يرون فيها السبب فيما آلت إليه أحوالهم ، إلي ملاك الضياع .

كل هذه الظروف اجتمعت لتفرز نظام اجتماعي جديد انتشر بشكل واضح داخل مصر في العصر الروماني المتأخر ، وهو الضياع الكبرى المملوكة لبعض النبلاء ، والتي سيطرت بشكل كبير علي مناحي الحياة داخل الريف المصري . ومع مرور الوقت ، لجأت الإدارة الرومانية إلي الاعتماد علي هؤلاء النبلاء في إدارة الوظائف الكبرى في محاولة منها للخروج من هذه المشكلة ، وذلك باستمالة هؤلاء إليها وليصبحوا جزءاً من الهيكل الإداري للدولة فأطلقت أيديهم داخل ضياعهم مما جعلهم يتصرفون كما لو كانت هذه الضياع دويلات صغيرة ، فامتلكوا سجوناً خاصة بهم ، بل ووصل الأمر إلي حد تكوين جيوش خاصة أيضاً.

بدأت ظاهرة السجون الخاصة منذ أواخر القرن الرابع الميلادي ، في إقليم أوكسيرنخوس ، عندما كان كبار الملاك يحتجزون عبيدهم والعاملين لديهم لفترات طويلة داخل أملاكهم ، لدينا بخصوص ذلك وثيقة بردية ترجع إلي القرن الرابع الميلادي ، تشير إلي استخدام أحد الأفراد بعض أملاكه كسجون خاصة ، وهي شكوى فريدة من نوعها ، حيث تشتكي سيدة للكنيسة من زوجها متهمة إياه بأنه كان يوجه الإهانات المستمرة لها ، وحبس عبيده وعبيدها في مخازنه ، بالإضافة إلي بناتها بالتبني وابنه بالتبني أيضاً ، وذلك لمدة سبعة أيام ، ولم يكتف بذلك بل كان يعذبهم بالضرب ويستخدم النار في تهديدهم ، من أجل أن يخبروه عن كل أملاك زوجته التي لا يعرفها ، والغريب أن هذه الوثيقة تشير إلي سجن حكومي أيضاً ، وذلك من خلال الإشارة إلي أن خووس Χωους مساعد زوجها الذي كان قد دخل السجن بسبب ديون مالية للحكومة ، وأن الزوج قد أخذ الكفالة منها بالقوة

لكي يخرج مساعده من السجن ، ثم تستطرد الوثيقة بعد ذلك في شرح تصرفات هذا الزوج مع زوجته ، حيث كان يوجه لها الاهانات المستمرة [٦٣] .

ونستخلص مما تقدم أن أرباب الأملاك الكبيرة كانوا يستخدمون بعض منشآتهم الخاصة كأماكن لاحتجاز عبيدهم والعاملين لديهم ، بغض النظر عن القانون أو المحاكم التي تتبع الدولة ، وكما رأينا فإن الرجل المذكور في الوثيقة أُحتجز لمدة سبعة أيام بعض عبيده وابناءه بالتبني في مخازنه الخاصة ، ولذا نعتقد أنها كانت شكلاً من أشكال السجون الخاصة ولعل الغرض من ذلك كان الضغط علي العاملين لديهم لتنفيذ طلباتهم وأوامرهم ، ولكن يبدو أن الأمر تطور بعد ذلك ، وتحولت الأماكن التي يحتجز فيها كبار الملاك العاملين لديهم إلي سجون حقيقية وبكل مدلولات الكلمة من معنى ، أنشئت داخل ضياعهم ، وكانوا هم الذين يديرونها بعيدا عن سلطة الدولة ، فمالك الضيعة هو رئيس الشرطة فيها يساعده رجال الشرطة المحليين في حفظ الأمن ، ويصدر أوامره بالقبض والاعتقال وفي ضيعته سجن يلقي فيه من يعيث فساداً أو يرتكب جرماً [٦٤] .

وهناك دليل مهم علي أن ملاك الضياع الكبرى في مصر طوعوا السلطة القانونية التي منحت لهم لخدمة مصالحهم الخاصة [٦٥] ، وظهر ذلك بوضوح في إنشائهم للسجون الخاصة . ووصلتنا أخبار هذه السجون من القوانين التي أُصدرت ضدها ، والإشارات إلي عملها . وفي الحقيقة ، يبدو أن أثنين من الثلاثة قوانين التي أُصدرت في هذا الصدد تتعلقان بمصر ، وتدل علي أن هذا النظام تطور في هذا البلد بشكل خاص .

وكان أول ظهور للسجون الخاصة في أواخر القرن الرابع ، في الوقت الذي تكونت فيه الضياع الكبرى في العصر الروماني المتأخر ، ففي عام ٣٨٨م. كتب الإمبراطور ثيودوسيوس الأول Theodosius I (حكم في الفترة من ٣٧٩ –

٣٩٥ م.) مرسوماً مختصراً موجهاً إلي والي مصر آنذاك وهو فلافيوس اريثريوس Flavius Erythrius الأوجستالي Praefectus Augustalis [٦٦] ، يذكر فيه : " أي شخص يحبس مجرماً بعد الآن في سجن خاص سوف يصبح مذنباً ومداناً بجريمة الخيانة العظمى "[٦٧] . وبعد مضي قرن تقريباً وتحديداً في عام ٤٨٦ م. ، وجد الإمبراطور زينون Zenon (حكم في الفترة من ٤٧٤ – ٤٩١م.) أنه من الضروري أن يصدر قراراً بهذا الخصوص ، فحواه : " أنه غير مسموح لأي شخص في مدينة الإسكندرية أو في دوقية مصر كلها أو في أي ولاية من إمبراطوريتنا أن يُقيم سجناً خاصاً سواء في ضيعته أو في أي مكان آخر " ، وتعرض الوالي الأوجستالي في مصر، والحكام بصفة عامة للتهديد بتوقيع أقصى العقوبات عليهم إذا أهملوا تنفيذ هذا القانون [٦٨] .

ويبدو أن السجون الخاصة انتشرت بشكل كبير في الإمبراطورية الرومانية الأمر الذي وجد الإمبراطور جستنيان (حكم في الفترة من ٥٢٧ – ٥٦٥ م.) نفسه في عام ٥٢٩ م. مجبراً علي أن يأمر مرة ثانية بمنع إنشاء السجون الخاصة ، ويقول : " نحن نمنع إنشاء سجون خاصة في أي مكان ، سواء في المدن أو في القرى " ؛ وزاد جستنيان علي ذلك ما أتبعه بالعقوبة ، حيث قضى بأن الذين لا يلتزمون بهذا الأمر يمكثون في السجن الحكومي مدة زمنية مساوية للمدة التي حبسوا فيها أي شخص في سجونهم الخاصة ، بالإضافة إلي فقدانهم أي حقوق قانونية ضد هؤلاء الأشخاص الذين سبق وسجنوهم . وتكررت تهديدات الإمبراطور زينون بالاستباحة والموت للحكام المهملين [٦٩] .

ولكي نفهم أهمية هذه القرارات ، ومعرفة مدى التأثير الذي أحدثته السجون الخاصة علي المجتمع المصري ، يجب أن نتعرف علي الوثائق البردية التي وردت فيها السجون الخاصة ، ولدينا وثيقة بردية بها إشارة إلي سجن خاص ،

وهي شكوى ترجع إلي عام ٤٦٥ م. ، إلي فلافيوس إيزاك Φλαουίος Ἰσὰκ حامي (ἐκδίκος[٧٠]) الجزء العلوي من مدينة كينوبوليس ، يشكو فيها أوريليوس ماكاريوس بن يوسف Αὐρηλίος Μακαρίος υἱοῖῦ Ἰωσὴφ ، وهو مزارع من كينوبوليس ، من أنه كان يعمل مزارعاً في أملاك (فويبامونوس Φοιβάμμωνος[٧١]) ، ولكن بعد وفاته أتى أخوه ثيودوروس Θεόδωρος وأخذ منه ثمانية من الماشية الجيدة ، كما أنه وضعه في السجن ظلماً لمدة ثلاثة أشهر مما ترتب عليه وفاة باقي ماشيته من الجوع ، علي الرغم من أنه كان جاهزاً لأن يدفع أي دين يمكن إثباته عليه كتابة [٧٢] .

ونخلص من هذه الوثيقة إلي أن فويبامونوس كان يمتلك أرضاً زراعية في كينوبوليس ، وبعد وفاته ورثه أخيه ثيودوروس ، الذي أدخل أوريليوس المزارع في السجن وبرغم أن الوثيقة لم توضح لنا ماهية هذا السجن ، إلا أن ثيودوروس المذكور لم يكن يتولى منصباً إدارياً يمنحه سلطة إيداع هذا المزارع في السجن ، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن المقصود بالسجن هنا هو سجن خاص .

أما في القرن السادس ، فنجد تلك السجون التي حاول الأباطرة الرومان أن يمنعونها بقوة وبلا جدوى ، تتحول إلي عملية منظمة ، وعلي ما يبدو كان سجن ضيعة أبيون Ἀπίων – أحد ملاّك الضياع [٧٣] – جزءاً طبيعياً جداً في مؤسسات هذه الضيعة . ولدينا سجلات للنبيذ الذي كان يتم تسليمه للمساجين في السجون الخاصة ، وظهر ذلك في وثيقة بردية ترجع إلي عام ٥٣٨ م. ورد فيها أسماء مئة وتسع وثلاثون سجيناً داخل سجن ضيعة أبيون ، كانوا يتسلمون حصتهم من النبيذ في احتفال يوم القديس ميخائيل [٧٤] ، زد علي ذلك ، أن رجال الشرطة المحليين والمكلفين بحراسة السجون الخاصة في الضياع الكبرى ، كانوا يتقاضون مرتباتهم الشهرية من ملاّك الضياع ، كما وجدنا في وثيقة بردية من

إقليم أرسينوى ، ترجع إلي القرن السادس الميلادي ، وهي بخصوص بعض رجال الشرطة المحليين الذين يطلق عليهم (الريباروي) ριπαρίοι ويعملون لحساب بيت ثيون Θέων – أحد نبلاء أرسينوي – [٧٥] ، وقرأنا في وثيقة بردية ترجع إلي القرن السادس الميلادي أيضاً من إقليم هيراقليوبوليس ، عن أحد رجال الشرطة المحلية الذي كان يعمل لحساب أسرة أبيون [٧٦] ، وكذلك في إقليم أوكسيرنخوس، رأينا أحد رجال الشرطة ممن يرتبطون بالعمل في ضيعة أبيون[٧٧] .

ونخلص من ذلك إلي أن السجون الخاصة في الضياع الكبرى كانت تخضع لإشراف كبار الملاّك وينفقون عليها ، بداية بإطعام المسجونين ووصولاً لأجر رجال الشرطة الذين يحرسونها ، ومعنى ذلك أن رجال الشرطة الذين يعملون في الضياع أصبح ولاؤهم لملاك الضياع وليس ولاء للدولة .

أما عن كيفية استخدام السجون الخاصة ، ولسوء الحظ فإن معلوماتنا عنها غير كاملة ، ولدينا بعض الوثائق البردية التي أشارت إلي هذه السجون والغرض الذي استخدمت من أجله ، فهناك وثيقة بردية ، ترجع إلي حوالي عام ٥٧٩ م. ، وهي بخصوص صك كفالة قدمه أحد الأفراد الذي يسكن في مدينة أوكسيرنخوس ، من أجل أن يكفل أحد أصدقائه الفارين من ضيعة أبيون ، ويتعهد بأنه سوف يقدمه في الوقت المحدد إلي سجن أبيون [٧٨] ، ووثيقة أخرى ترجع إلي ما بين عامي ٥٩٠/٥٩١ م. ، وهي صك كفالة قُدم إلي فلافيوس أبيون Φλαβίος Ἀπίων من زاخارياس Ζαχαρίας أحد عمال المالية لكنائس الضيعة ، يضمن فيها أوريليوس بامبيخيوس Αὐρηλιος Παμβήχιος الذي استأجر مزرعة الفواكة الخاصة بأبيون ، وتعهد بأنه يضمن بامبيخيوس في دفع الإيجار في الميعاد المحدد ، وفي حالة عدم الوفاء بهذه الالتزامات سوف يكون شريكه داخل سجن الضيعة أيضاً [٧٩] . وصك ضمان آخر يرجع إلي حوالي عام

٦١٠ م.، وهو خاص بضيعة أبيون ، يضمن فيها جيستوس Ἰηστος اثنين من الصائغين χρυσοχώοι ، وهما أوريليوس بابنوثيوس Αὐρηλίος Παπνούθιος وأروثيون Ἀρώθιον ، ويعد إذا هما أخلا بالاتفاق المبرم سوف يدخل معهما السجن الخاص بالضيعة (٨٠) .

ونفهم من هذه الوثائق أن بعض الأفراد كانوا يودعون السجون الخاصة في حالة عدم وفائهم بالالتزامات المقررة عليهم من الأموال لصالح ملاّك الضيعة ويبدو أيضاً أنها بدون محاكمة . ومعنى ذلك أن سجن الضيعة هنا تم استخدامه نوعاً ما وبطريقة غير رسمية كوسيلة للضغط علي الأفراد أو القرى لسداد ما عليهم من مستحقات .

وتأكيداً علي ذلك ، لدينا وثيقتان برديتان من القرن الساس الميلادي الوثيقة الأولي : شكوى إلي كونيون Κονίων أحد ملاك الضياع الكبرى في طيبة بخصوص إجبار امرأة أحد المزارعين في طيبة علي التنازل عن حقوقها المالية ، وإلا فإنها سوف تودع في السجن (٨١) . والوثيقة الثانية : غير كاملة ، وهي شكوى بخصوص استخدام سيئ لهذا النظام ، حيث يرد فيها أنه قد تم احتجاز سيدة ووضعها في السجن وصودرت أملاكها ، وذلك كضمان لدين زوجها الذي هرب ، والغريب أن الشاكي يطلب من الإدارة عدم مصادرة هذه الأملاك مع الاحتفاظ بالزوجة كسجينة ، ريثما يعود زوجها ويسدد ديونه (٨٢) . ومعنى ذلك أن أرباب الضياع كانوا يلجأون إلي استخدام السجون كوسيلة للضغط علي هؤلاء الأفراد ، والواضح أيضاً أن أوامر السجن هنا لم تكن بأحكام قضائية فلم يرد في هاتين الوثيقتين أية إشارة لمحاكمات أو أوامر قانونية بهذا الخصوص مما يجعلنا نعتقد أن استخدام السجون الخاصة هنا كانت بمثابة تصرفات خاصة بأرباب الضياع لم تتدخل فيها الإدارة الرومانية .

وتبين لنا وثيقتان أُخريان ، كلاهما من القرن السادس الميلادي ، بما لا يدع مجالاً للشك أن تلك الإجراءات التي كانت تطبق علي الأفراد ، طُبقت أيضاً علي قرى بأكملها بواسطة أعيانها ، الأولى : قائمة ببعض القرويين من سكان قرية تيريثيوس Τερύθεως الذين أودعوا السجن الخاص بأسرة أنيانوس τ(ὴν) φυλακ(ὴν) του οἴκ(ου) ʾΑνιανοῦ في الثاني والعشرين من شهر برمودة ، ومن بينهم أربعة من رجال الشرطة وهم باموثيوس Παμούθιος وثيودورس Θεόδωρος وأنوب Ανουπ وبسيروس Ψεέρος ، وكذلك اجاثوس Αγαθος" عامل المالية ، وماكاريس Μακάρις الكاهن ، إلي جانب بعض الأسماء الأخرى ، واختتمت الوثيقة بالعودة مرة أخرى للتأكيد علي أن حبسهم كان في سجن خاص [٨٣] . أما الوثيقة الثانية ، فيظهر فيها اثنان من كبار رجال احدي القرى ، وهما فويبامون Φοιβάμμων وفيليبوس Φίλιππος يتقدمان بالتماس ، يطلبان منه إطلاق سراح بعض الزوجات الاتي ربما أخذن للسجن بدلاً من أزواجهن ، حيث يرجونه أن يطلق سراح زوجات كبار القرية ، ويقولان له : وطبقاً لذلك نرجو من سيادتكم إطلاق سراح زوجة ميناس Μηνας وزوجة ديونيسيوس Διονησίος كاتب القرية ، وزوجة اينوخ ʾΕνὼχ ، وزوجة بكوليوس Πκολίος قائد حرس الحقول ἀγροφύλακης ، وزوجة فويبامون Φοιβάμμων العمدة ، وزوجة باموثيوس Παμουθίος العمدة الآخر ، وزوجة إنوخ العمدة وبهذا يصبح المجموع سبع زوجات ، ونحن نرجو السيد – يقصد به مالك الضيعة – أن يطلق سراح هؤلاء ، وسوف نأتي بالأشخاص المطلوبين في أي وقت سيادتكم تطلبهم وسوف نودعهم في السجن ، ونحن علي استعداد أن نقبل قدم سيدنا [٨٤] ، ولسوء الحظ لم تعطنا هذه وثيقة أية بيانات عن السبب الذي دفع إدارة الضيعة لاتخاذ هذا الإجراء ، ولكنها في الوقت نفسه تعطينا مؤشراً علي مدى

تصرف رجال الضيعة في سكانها كيفما شاءوا دونما الرجوع إلي السلطات الحكومية المختصة .

وتوضح احدى الحالات العارضة الأساليب الجاهزة والفظة لتطبيق العدالة في هذه الضياع ، حيث ذُكر أن سيدة تُدعى أنّا Αννα زوجة فيليب جزار الماعز قبض عليها لأن أخاها سرق نقود الرجل المسئول عن جمع أموال الضيعة " (٨٥) .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، ما دور السجون الخاصة في المجتمع المصري ؟ وهل هي مفيدة لحفظ النظام أم لا ؟ . قبل أن نجيب علي هذا السؤال يجب أن نضع في الاعتبار مسألة مهمة ، وهي أن مفهوم السجون الخاصة ، تعني أنها ملكُ لأفراد ، وبالتالي فهي تخضع لمصالح هؤلاء الأفراد وأهوائهم ، وسبق أن رأينا أن نشأة هذه السجون وتطورها كان دون رغبة الحكومة ، مما دفع الأباطرة الرومان إلي إصدار قرارات منع هذه السجون ، لأنها تعتبر خروجاً علي المألوف وإخلالاً بهيبة الدولة ، حيث تعتبر السجون رمزاً لسلطة الحكومة وقوتها ، ومعنى وجود سجون مملوكة للأفراد ، أن جانبا من المجتمع المصري تحول إلي مجموعة دويلات داخل الدولة ، بحيث أصبحت الضيعة تمتلك سجوناً وجيشاً وأراضي زراعية وحرفاً وغيرها (٨٦) ، وتراجع دور الدولة فيها ، وفقدت قدرتها علي تنفيذ أوامرها علي هذه الضياع وسكانها . ومن هنا نستطيع القول أن نظام السجون الخاصة أضر كثيراً بالمجتمع المصري أكثر من منفعته التي تمثلت في بعض الخدمات للأمن الداخلي ، ولكنها لا يمكن أن تقارن بأضراره .

وتتلخص هذه الخدمات في أن السجون الخاصة ساهمت في حبس المجرمين من حين إلي آخر . ويبدو أن ضيعة أبيون أيضاً أخذت علي عاتقها مسئولية إلقاء القبض علي مثل هؤلاء المجرمين . وفي واحدة من الوثائق البردية التي ترجع إلي القرن السادس الميلادي ، والخاصة بأسرة أبيون ، نجد فيها قائمة

ببعض المزارعين الذين فروا من قرية إلي أخرى ومتبوعة بقائمة أخرى ببعض الأفراد الخارجين علي القانون وهربوا خارج قريتهم ، واحد منهم فر بسبب جريمة قتل ، وثلاثة فروا دونما تحديد أسباب وأثنين بسبب إتهامهما بالسرقة ، وكان علي رجال الشرطة العاملين لحساب الضيعة إحضار هؤلاء الفارين (٨٧) . ولدينا وثيقة ثانية توضح دور الضيعة في إلقاء القبض علي اللصوص والعبيد الفارين ، وهي معنونة " قائمة بأولئك الذين تم حبسهم في السجن في ١٤ مسرى" حيث تتعلق الحالة الأولي بأحد المزارعين الذي تم القبض عليه بواسطة وكيل مالك الأرض بسبب سرقة أغنام ، واهتمت الحالات الأربع الأخرى بالموظف الذي يقوم بعملية إلقاء القبض ، فظهر حامي المدينة في مرة ، ومرتان رجال الشرطة المحليين ومرة واحدة الكونت جورج Count George(٨٨) . وكان حامي المدينة بالطبع هو الموظف الذي يختص بالمجلس القروي ، في حين أن وكيل مالك الأرض – ربما كان موظفاً خاصاً – ورجال الشرطة المحليين يتبعون الضيعة ، أما الكونت جورج فربما كان من ملاّك الأراضي الزراعية داخل الضيعة .

ويبدو من الصعب في هذا المقام أن نحدد ما إذا كان إرسال الضيعة لمساجينها كان إلي الحبس الخاص أو إلي أحد الأشخاص من ذوي النفوذ والسلطة والذي سُمح له أن يحبس الرجال في السجن العام للدولة ، وبخاصة أن المسئولين عن القبض علي هؤلاء الأشخاص كان بعضهم ممثلاً للدولة مثل حامي المدينة ، وبعضهم الآخر من ملاّك الضياع ، مثل الكونت جورج ورجال الشرطة العاملين في الضيعة لحساب ملاكها ، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن أحد أدوار الضياع الكبرى في تطبيق القانون كان إلقاء القبض علي الخارجين عن القانون وإرسالهم إلي السجون الخاصة أو السجون الحكومية .

ج : سجون المعابد

استخدمت المعابد في بعض الأحيان كسجون منذ العصر الفرعوني فنتعرف علي سجن يتبع المعبد ويوجد عند بوابة معبد آمون في طيبة ، يرجع تاريخه إلي عصر الدولة الحديثة ، حيث ورد ذكره في مجال الحديث عن سرقات المقابر الكبرى التي وقعت في عهد الملك رمسيس التاسع [٨٩] ، واشارة إلي سجن آخر في معبد المعبودة ماعت في طيبة ، الذي سجن فيه لصوص قبر زوجة الملك رمسيس الثالث ، حيث حبسوا مع المسروقات التي تم ضبطها معهم[٩٠] .

ويبدو أن بعض المعابد ظلت تستخدم كسجون للأهالي في العصرين البطلمي والروماني ، فنقرأ في وثيقة بردية ترجع إلي عام ١٦٨ ق.م. ، عن سيدة تدعى ايسياس Ἰσιὰς أرسلت خطاباً إلي زوجها هفايستيوس Ἡφαιστίωος تخبره أنها تسلمت خطاباً منه عن طريق حورس Ὧρος ، اطمأنت منه علي أخبار زوجها الذي كان قد تم احتجازه في معبد سيرابيون في ممفيس ἐν τωι Σαραπιείωι τωι ἐν Μέμφει ، ولكن أحوالها الاقتصادية تدهورت بشكل كبير إبان غيابه عن منزله ، ولكنها سمعت أخباراً بأنه سوف يتم الإفراج عنه من محبسه وسعدت كثيراً لسماع ذلك [٩١] .

ووثيقة أخرى ترجع إلي القرن الرابع الميلادي ، وهي بخصوص تقرير قُدم إلي فلافيوس اللوجيتيس الخاص بالشئون المالية ، من بعض الرجال الذين كانوا يقومون بحراسة معبد هادريان الموجود في مدينة أوكسيرنخوس ، حيث ورد في الوثيقة ، أن أحد الأفراد قد تم احتجازه داخل المعبد [٩٢] ، مما يعطينا مؤشراً علي وجود سجن من نوع ما داخل هذا المعبد [٩٣] ، أو بمعنى آخر استخدم المعبد نفسه كسجن [٩٤] ، وإشارة في وثيقة أخرى ، ترجع إلي عام ٣٢٦ م. ، وهي خاصة ببعض الأفراد الذين يقدمون أقراراً عن المدة التي قضوها في الخدمات الإلزامية ، وهي عام كامل في حراسة معبد هادريان [٩٥] .

ونفهم من هذه الوثائق أن المعابد في مصر كانت تُستخدم في بعض الأحيان ، كمكان لسجن بعض الأفراد ، منذ العصر الفرعوني وخلال العصرين البطلمي والروماني [٩٦] . ولا نعرف علي وجه اليقين السبب الذي دفع الحكومة إلي استخدام أماكن العبادة كسجون ، وبخاصة أن السجون كانت منتشرة في كل أرجاء مصر وليس هناك حاجة ملحة لذلك ومن هنا يعتقد الباحث أن مثل هذه السجون كانت لفئات معينة من الأهالي ، وأغلب الظن أنها كانت لبعض سجناء القضايا المالية ، والدليل علي ذلك ما أخبرتنا به الوثائق البردية بخصوص استخدام المعابد في الجلسات القضائية التي يعقدها اللوجيستيس موظف الإدارة المالية للدولة ، إذ ورد في وثيقة بردية ترجع إلي عام ٣٢٥ م. ، جلسة قضائية عقدها اللوجيستيس داخل معبد كوري ἐν τῷ Κορίῳ ἱερῷ في مدينة أوكسيرنخوس [٩٧] ، ووثيقة بردية ترجع إلي عام ٣٣٠ م.، بخصوص جلسة قضائية عقدها اللوجيستيس داخل معبد هادريان[٩٨] . وإشارة أخرى في وثيقة بردية ترجع إلي نهاية القرن الثالث وأوئل القرن الرابع الميلادي ، إلي قائمة برجال الشرطة الذين يعملون بالليل في أوكسيرنخوس ، حيث كانت تحتوي علي أسماء سبعة من رجال الشرطة ، كانت مهمتهم حراسة معبد هادريان الذي تجرى فيه بعض المحاكمات [٩٩] .

ونخلص من ذلك إلي أن سجن المعبد ربما كان لمن يتم الحكم عليهم في القضايا المالية ، ويبدو أن الحكومة هنا حاولت أن تفصل بين هؤلاء الأهالي وبعض السجناء في السجون الأخرى ، ولعل مرجع ذلك لظروف خاصة تمنعهم من التواجد داخل السجون الأخرى ، ربما بسبب ظروفهم الصحية .

ولدينا مثال واضح علي ذلك من العصر الروماني المتأخر ؛ فعندما ظهرت الكنائس ، بعد الاعتراف بالديانة المسيحية ، وجدنا سجوناً خاصة بالكنيسة

الرئيسية لإقليم أوكسيرنخوس ، فنقرأ في وثيقة بردية ترجع إلي عام ٥٥١ م. ، عن صك ضمان قُدم إلي ميناس Μηνας المشرف علي الكنيسة الرئيسية في مدينة أوكسيرنخوس ، من كل من أوريليوس فويبامون Αὐρήλιος Φοιβάμμων وأوريليوس الياس Αὐρήλιος Ἠλίας وأوريليوس بانتارو Αὐρήλιος Παντάρου ، ويخبرون ميناس بأنهم يتعهدون بأنهم سوف يعيدون الذهب الذي كان قد سرقه أونوفريس Ὀννωφρις ، كما أنهم سوف يعيدونه إلي سجن المستشفى الخاص بالكنيسة الرئيسية (١٠٠)

ونعرف من هذه الوثيقة أن سجن الكنيسة هنا كان بمثابة مركز طبي أيضاً ربما كان يستخدم لإيداع السجناء المرضى أو المصابين . وإذا جاز لنا المقارنة ، فلا نستبعد أن المعابد المصرية استخدمت لهذا الغرض أيضاً ، حيث يُذكر أن المعابد المصرية فى العصرين البطلمى والرومانى ، كانت تضم حجرة صغيرة كعيادة طبية بها أطباء لعلاج المرضى (١٠١) ؛ ومثلما يحدث في وقتنا الحاضر ، نجد بعض المستشفيات الحكومية تستخدم لإيداع بعض السجناء المرضى لحين شفائهم ، مع وضعهم تحت الحراسة المستمرة ، وهذا ما نراه في استخدام بعض رجال الشرطة إبان العصر الروماني في حراسة المعابد التي يوجد بها سجون ، مثل معبد هادريان .

وخلاصة القول ، أن المعابد في مصر في العصرين البطلمي والروماني استخدمت للمرضي من سجناء القضايا المالية ، ولا نعرف علي وجه اليقين إن كانت هذه المعابد ظلت تستخدم في العصر الروماني المتأخر ، أي بعد انتشار المسيحية ، كسجون وأماكن لعلاج المرضى أم لا ويعتقد الباحث أن المعابد ظلت علي هذه الحال حتى انتشار الاسلام ، فنحن نعلم أن الوثنية بقيت في مصر مع انتشار المسيحية ؛ ولذلك لا نستبعد أن السجناء المرضى أو غير ذلك ، الذين

ظلوا علي دياناتهم الوثنية كانوا يودعون في سجن المعبد ، ومن اعتنقوا المسيحية يودعون في سجن الكنيسة .

ثانياً : أماكن السجون وأشكالها

انتهينا في حديثنا عن أنواع السجون إلي أن هناك سجوناً حكومية تتبع الدولة ، وأخرى خاصة توجد داخل الضياع المملوكة للطبقة الأرستقراطية ، وثالثة خاصة بالمعابد ، ومعنى ذلك أن السجون كانت منتشرة في قرى ومدن مصر ، وسوف يعرض الباحث هنا أهم القرى والمدن التي يوجد بها هذه السجون ، كما يحاول التعرف علي أشكالها .

أ – أماكن السجون

١ – القرى

حدثتنا الوثائق البردية عن وجود سجون حكومية في قرى إقليم أرسينوي ويعتبر سجن قرية فيلادلفيا في إقليم أرسينوى ، أشهر سجون قري الإقليم ، حيث ورد كثيراً في الوثائق البردية التي تتعلق بزينون علي اعتبار أنه هو من يشرف عليه ، وإليه كانت توجه الشكاوى طالبة إياه بالإفراج عن السجناء . ولدينا بعض الإشارات التي أوضحت أن قرية فيلادلفيا كان بها سجن حكومي ، فمن وثيقة بردية ترجع إلي القرن الثالث ق.م. ، وهي شكوى أرسلت إلي الملك ، ويخبر الشاكي فيها الملك بأنه كان قد وضع في سجن قرية فيلادلفيا وبدون زيارات من أجل دين قيمته ٢٠٠ دراخمة ، ويريد إرساله إلي المحاكمة [١٠٢] . ووثيقة ثانية ترجع إلي ما بين عامي ٢٥٤–٢٥١ ق.م. ، وهي بخصوص ثلاثة رجال ، وهم رودون Ρόδων ومينيبوس Μένιππος وبوزانياس Παυσανίας ، دخلوا السجن وطلبوا من زينون أن يطلق سراحهم ويعطيهم الفرصة للظهور أمام محكمة

فيليسكوس Φιλίσκος عامل المالية [١٠٣] ، وبخاصة أنهم دخلوا السجن ظلماً بسبب تصرفات ديونيسيوس Διονυσίος [١٠٤]، وإشارة في وثيقة ترجع إلي عام ٢٤٧ ق.م. ، تفيد بأن قرية فيلادلفيا كان بها سجن يشرف عليه زينون[١٠٥] .

كما ظهرت بعض السجون الحكومية الأخرى داخل قرى إقليم أرسينوي فنقرأ عن سجن في قرية أفروديتيس بوليس ، وذلك من خلال إشارة في وثيقة بردية ترجع إلي عام ٢٥٠ ق.م. ، وهي خطاب مهلهل موجه إلي أبوللونيوس وزير المالية ، يطلب منه الإفراج عن أحد السجناء من سجن هذه القري τὸ δεσμωτήριον ἐν Ἀφροδίτης πόλει [١٠٦] ، وإشارة إلي سجن في قرية كيركيسوخيس Κερκεσούχις [١٠٧]، وسجن في قرية سوخوس التابعة لقسم ثيميستيس في إقليم أرسينوى [١٠٨] وسجن حكومي آخر في قرية أوكسيرنخا[١٠٩].

ونتعرف علي سجن حكومي آخر في إحدى قرى إقليم أوكسيرنخوس وذلك من خلال وثيقة بردية ترجع إلي عام ٢٤٢/٢٤٣ ق.م. ، حيث قرأنا فيها عن سجن سيناري [١١٠]، ومن المعلوم أن سجن سيناري يقع في قرية تاكونا [١١١] وإشارة في وثيقة بردية أخرى ، ترجع إلي عام ٢٥٠ ق.م. ، إلي السجن الموجود داخل قرية تاكونا [١١٢] .

أضف إلي ذلك السجون الخاصة التي كانت موجودة داخل ضياع الأرستقراطيين ، والتي سبق الحديث عنها ، حيث كانت تعتبر جزءاً من القرى المصرية في العصر الروماني المتأخر ، فضيعة أبيون في إقليم أوكسيرنخوس كان بها سجن خاص ، كذلك ضيعة فوبيامونوس في كينوبوليس ، وضيعة كونيون في طيبة ، وضيعة ثيون في أرسينوي ، وغيرها من الضياع الخاصة .

٢ : المدن

سبق وقرأنا في الوثائق البردية والمصادر الكلاسيكية ، التي ترجع إلي العصرين البطلمي والروماني ، عن وجود سجون حكومية في عواصم الأقاليم المصرية ، استخدمت لإيداع مثيري الشغب ، والخارجين علي القانون [١١٣] .

فنجد سجناً حكومياً في مدينة أرسينوى ، عاصمة الإقليم الأرسينويتى ، فنقرا في وثيقة بردية ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد ، وهي خطاب إلي الملك بطلميوس ، عن رجل يدعى ديونيسيودوروس Διονισιόδορος ، يشتكي فيه من الأذى الذي تعرض له من حارس السجن في قرية كيركيسوخيس ، حيث يذكر في الشكوى أن أبوللونيوس قريبه ، طلب منه أن يعيد بعض الكتب التي كان قد أودعها عنده حفاظاً عليها ، إلا أنه لم يعثر عليها ، وحينئذ سيطر الغضب علي أبوللونيوس ، وثار عليه ثورة عارمة ، حتى أنه طلب من سبينثر Σπινθῆρ ، رجل الشرطة في كيركيسوخيس ، إلقاء القبض عليه وأودعه في سجن القرية ، وأخبر حارس السجن لماذا ألقى القبض عليه ، وذلك حتى يطلق سراحه وقتما يطلب منه أبوللونيوس ذلك ، ولكن سبينثر نقل ديونيسيودوروس إلي سجن مدينة كروكوديلوبوليس Κροκοδίλων πό(λει) δεσμωτήριον مدعياً أنه رجل شرير ولذلك فقد طلب الشاكي من أبوللونيوس بأن يأتي إليه ويطلق سراحه ، ولكن يبدو أن أبوللونيوس لم يعر هذا الموضوع أي اهتمام[١١٤].

كذلك لدينا وثيقة ثانية ترجع إلي عام ١٧٧ ق. م. ، وهي بخصوص شكوى قدمها أحد الأشخاص – الإسم مفقود – ، حيث يذكر فيها أنه اقتيد إلى السجن الكبير لمدينة أرسينوى ، ومكث فيه ثلاث سنوات ، علي الرغم من أنه كان بريئاً [١١٥].

ويوجد سجن حكومي أيضاً داخل مدينة أوكسيرنخوس عاصمة إقليم أوكسيرنخوس ، فكما سبق ورأينا أن مدينة أوكسيرنخوس في عام ٢٣م. ، كان بها سجن حكومي يُطلق عليه سجن زيوس Διος φυλακη [١١٦] .

وورد سجن مدينة أوكسيرنخوس مرة ثانية في وثيقة بردية ترجع إلي عام ٥٩٠ م.، وهي صك ضمان مقدم إلي سيدة تدعى فلافيا انستاسيا Αὐρήλιος Φλαουῖα ᾽Αναστασία يتعهد فيه اوريليوس إبراهيم Αὐρήλιος ᾽Ηλίας السجين ، ويضمنه ᾽Αβραὰμ بأنه استلم اوريليوس الياس لفترة من الوقت ، ويتعهد بإعادته للمكان نفسه الذي استلمه منه وهو السجن الحكومي في مدينة أوكسيرنخوس وإذا هو فشل في ذلك فسوف يتحمل كل العواقب[١١٧] ، وظل يتردد ذكر السجن الحكومي الخاص بمدينة أوكسيرنخوس في الوثائق البردية التي ترجع إلي القرنين السادس والسابع الميلاديين [١١٨] ، مما يعطينا مؤشراً إلي أن هذا السجن ظل يستخدم في العصر الروماني المتأخر.

ولدينا إشارة في المصادر القديمة إلي سجن في مدينة الإسكندرية إبان الأحداث الخاصة بثورة اليهود الثانية التي دارت في الفترة من ١١٥ – ١١٧م. ، حيث يذكر أنه عندما تجددت الاضطرابات في مدينة الإسكندرية أمر الوالي الروماني بالقبض علي ستين من زعماء الإسكندرية الإغريق وألقاهم في السجن مع عبيدهم ، ثم حدث هجوم علي السجن وأفرج عن هؤلاء بالقوة ولكن أعيد القبض عليهم وأبعد الإغريق وأعدم العبيد ، وقد حاول كل من وفدي الإغريق واليهود التنصل من تبعة هذا العمل وإلقاء التهم علي الآخر [١١٩] .

ويبدو أن مدينة طيبة ، التي سبق وذكرنا أن بها سجناً في العصر الفرعوني ، ظل يستخدم حتى العصر الروماني ، حيث يُذكر أن باخوميوس

Pachomius . مؤسس الرهبنة الجماعية . دخل السجن الحكومي في طيبة ، حوالي عام ٣١٢ م. (١٢٠) .

وهناك إشارة أخرى في وثيقة بردية ترجع إلي القرن السادس الميلادي وهي بخصوص سجن حكومي يوجد داخل مدينة هيراقليوبوليس ἐν τῇ φυλακῇ τῆς Ἡρακλεοπολειτον (١٢١) .

ونخلص من هذه الوثائق إلي أن السجن الحكومي الموجود داخل المدينة هو السجن الرئيسي للإقليم ، ووجود السجن في مدن أرسينوى وأوكسيرنخوس والإسكندرية وهيرقليوبوليس وطيبة ، يوحي بأن عواصم الأقاليم بعامة كان بها سجن حكومي ، ومعني ذلك أن سجون المدن هي السجون الحكومية العامة ، التي ينقل إليها المجرمين والخارجين علي القانون . وكما رأينا في الوثيقة الأولي أن ديونيسيودوروس رحل من سجن قرية كيركيسوخيس إلي سجن مدينة كروكوديلوبوليس علي اعتبار أنه رجل شرير . وما يلفت النظر أيضاً ، أن السجون الخاصة كانت ترحل سجناءها إلي سجون المدن ، حيث كان أرباب الإقطاعيات الخاصة عندما يلقون القبض علي بعض المجرمين كانوا يرحلونهم إلي السجون الحكومية في المدينة التابعة لهم (١٢٢) .

ب : أشكال السجون

يبقى لنا في هذا المجال أن نتعرف علي أشكال هذه السجون ، سواء تلك التي في القرى أو في المدينة . يُذكر أن السجون في مصر القديمة ، كانت مجرد حفرة في الأرض أو غرفة في مركز للشرطة ، والسجون الكبيرة منها تشبه الحصن وتوجد في المدن (١٢٣) ؛ وكانت قلعة ثا رو *t3rw* ، التي تقع علي الحدود الشمالية

الشرقية لمصر بالقرب من القنطرة شرق الحالية ، أحد أشهر هذه السجون واستخدمت منذ الدولة الوسطى وحتى أواخر العصر الفرعوني [١٢٤] .

أما عن أشكال السجون في مصر في العصرين البطلمي والروماني ، فلا نعرف علي وجه الدقة أشكالها ، هل هي سجون بالمعنى المتعارف عليه الآن ، مبان وأسوار كبيرة أم مجرد حجرات صغيرة تشبه غرفة الحجز الموجودة في أقسام الشرطة في وقتنا الحاضر ؟ . لسوء الحظ أننا لا نمتلك حتى الآن أدلة أثرية أو وثائقية تعطينا صورة واضحة عن أشكال هذه السجون ، وبخاصة أن شكل السجن في القرية يشبه إلي حد ما المنزل ، وعلماء الآثار الذين كشفوا لنا عن بقايا مبان كثيرة في القرى والمدن المصرية ، وصفوها بأنها منازل أفراد ، والكبيرة منها بأنها منازل الأثرياء [١٢٥] ، ومن هنا يصعب علينا التفريق بين المنزل والسجن ، من خلال عناصره المعمارية ، حيث أن ما تبقى من هذه الأبنية لم يزد عن مجرد أساسات غير واضحة المعالم بشكل كامل ، ولدينا بعض الأمثلة من هذه المباني التي عُثر عليها في قرية كارانيس [١٢٦] وقرية ثيادلفيا وقرية كيركيوزيريس [١٢٧] ، ويلاحظ عليها أنها مجموعة من الغرف المتراصة يميناً ويساراً بينها ردهة ضيقة ، وصفها الأثريون بأنها منازل من طابق واحد لبعض الأثرياء .

وإذا جاز لنا اعتبار ما ورد عن أشكال السجون في مصر القديمة بأن سجن القرية هو حجرة صغيرة داخل مركز الشرطة ، وفي المدينة يشبه الحصن ينطبق علي أشكال السجون في العصرين البطلمي والروماني ، وأن البقايا الأثرية للمنازل تعطينا مؤشراً لأشكال المباني في القرية المصرية فلا نستبعد أن سجن القرية لم يزد عن حجرة داخل إحدى المباني الحكومية وعلي أقصى حد قد يكون مبني يشبه المنازل التي تم الكشف عنها في القرى المذكورة .

أما سجن المدينة ، الذي كان يرحل إليه السجناء من القرى ، فأغلب الظن أنه أكبر حجماً وأكثر تحصيناً ، إلي الحد الذي دفع بعض الكتاب إلي أن يصفوه بالحصن ، وذلك نظراً لكبر حجمه وكثرة تحصيناته ويبدو أن الحجرة الواحدة كان يوضع بها مجموعة من السجناء بغض النظر عن جرائمهم (١٢٨) .

ثالثاً : السجناء

سبق ورأينا أن السجون كانت تحوي شرائح متنوعة من السجناء الذين خرجوا علي القانون ، سواء كانوا قد سجنوا بسبب دين ، وهم الأغلبية أم بسبب جرم ما ، والملاحظ أن جميع السجناء كانوا يطالبون بصفة دائمة سرعة الإفراج عنهم ، وهو ما يقودنا إلي الاعتقاد بأن حياة السجن كانت قاسية على من بداخلها فكما سبق ورأينا في قصة سيدنا يوسف أن السجن كان مرعباً في مصر في العصر الفرعوني ، حيث ارتبط بالعذاب الجسدي والنفسي ، وذلك ما نلاحظه في قول امرأة العزيز – في سورة يوسف – وهي تخاطب زوجها : " مَا جَزَاءُ مَن أَرَادَ بِأَهلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ " (١٢٩) ، ومعنى ذلك أن السجن كان يناظر العذاب الأليم ، ودخول السجن شكل من ألوان العذاب ، ويكفي في قسوة السجن أن سيدنا يوسف قال للساقي الذي تنبأ له بالخروج . "اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنسَاهُ الشَّيطنُ ذِكرَ رَبِهِ فَلَبِثَ فِي السِجنِ بِضْعَ سِنِينَ " (١٣٠) ، أي أنه طلب منه وساطة معبوده الوثني ، وهذا من شدة ما لاقاه داخل السجن ، فعاقبه الله بنسيان صاحبه الأمر .

كما خلفت لنا الآثار المصرية القديمة صوراً لألوان التعذيب داخل السجون المصرية في العصور الفرعونية القديمة ، وكان يشتمل علي القتل والتخوزق وجدع

الأنف وقطع الأذن والضرب بالسياط [١٣١] . وبهذه البداية يمكن أن نتعرف علي أحوال السجناء داخل السجون في مصر إبان العصرين البطلمي والروماني .

أ : شكاوى السجناء

يبدو أن السجن ظل علي هذه الحالة في مصر في العصرين البطلمي والروماني ، حتى أن غالبية ما وصل إلينا من أخبار عن السجناء كانت من خلال شكاواهم ، ففي العصر البطلمي ، كانوا يطلبون إطلاق سراحهم أو علي الأقل ، ألا يتركوهم يموتون جوعاً في السجون [١٣٢] ، ومنهم من كان يعاني من التعذيب والضرب ، حيث كثيراً ما كان تستخدم معهم وسائل التعذيب [١٣٣] . وقد ورد في وثيقة ديموطيقية ، ترجع إلي أوائل العصر البطلمي ، أن أحد الأفراد كان قد أمضى في السجن عدة أيام تعرض خلالها للضرب على اليدين والقدمين من قبل حراس السجن ، وكانوا دائما يقولون لبعضهم : "اليوم أو غدا سوف يأتي من يقتله"[١٣٤].

ولدينا وثيقة بردية ، ترجع إلي ما بين عامي ٢٥٥-٢٥٤ ق.م. ، يشتكي فيها سينوباستيس Σενουβαστις المزارع الملكي ، من أنه عانى كثيراً منذ أن دخل السجن [١٣٥] . ووثيقة ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد ، وهي من إقليم أرسينوى يشتكي فيها بيتيروريس Πετενοῦρις وساموىس Σαμῶις ، وكلاهما مربي خنازير ، من أنهما ارتكبا خطأً واعترفا به ودخلا علي إثره السجن ، ولكنهما يطلبان الرحمة من زينون خوفاً من أن تموت قطعانهما لعدم عنايتهما بها شخصياً وهما كذلك يحتضران لعدم حصولهما علي ما يقيم أودهما [١٣٦] .

ويبدو أن معاناة السجناء لم تكن من سوء المعاملة داخل السجن فقط ، بل كانت أيضاً من الخسائر التي تلحق بهم وبمصالحهم أثناء تواجدهم داخل السجن فكما رأينا أن بيتيروريس وساموىس ، مربي خنازير ، يخبران زينون أن قطعانهما

قد تموت أثناء وجودهما داخل السجن . ويبدو هنا أن الضرر قد يمتد إلى ما بعد الخروج من السجن ، ونتعرف علي ذلك من شكوى ، ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد ، تقدم بها بايس Παις إلي زينون ، يخبره أنه منذ خروجه من السجن في يوم ٢١ من شهر توت ، وجد عامل مالية النومارخوس νουμαρχος في انتظاره بجوار السجن ، وأخذ منه كل ما جمعه ، واستولى علي كل المبلغ الذي كان قدمه كضمان ، كما أن الحمّام الذي كان يديره لحساب زينون لم يعد به مياه ، مما أضر به كثيراً (١٣٧) . ونفهم من هذه الوثيقة أن بايس المذكور كان يدير حمام تابع لزينون، وعندما دخل السجن – بسبب غير معروف – ساءت حالة الحمام ، كما أن عامل المالية أخذ ما سبق أن جمعه .

وظل هذا الوضع قائماً في العصر الروماني أيضاً ، فنقرأ في وثيقة بردية ترجع إلي عام ٢٩٨ م. ، عن مواطن من سكان مدينة أوكسيرنخوس يدعى أوريليوس سارابامون Αὐρήλιος Σαραπάμμων وكّل أحد أصدقائه ، كان مسافراً إلي مدينة الإسكندرية ، بأن يبحث له عن عبده الهارب والذي يبلغ من العمر ٣٥ عاماً ، ويخبره إذا هو عثر عليه ، فله كل السلطات في أن يدخله السجن ويعاقبه بالجلد ، وكذلك يقدم شكوى أمام السلطات ضد من تستروا عليه ، وفي الختام يخبره أن هذا التوكيل من نسخة واحدة وصالح للاستخدام في أي مكان تُقدم إليه (١٣٨) . ومعنى ذلك أن العقاب بالجلد كان من وسائل التعذيب داخل السجون ، وكما رأينا أن العقاب بصفة عامة لم يستثن منه حراً أو عبداً .

ولدينا وثيقة أخرى ، ترجع إلي القرن الرابع الميلادي ، تشير إلي أمر من فلافيوس أموناس Φλαούιος Ἀμμωνας ، أحد العاملين في بلاط الوالي ، إلي أحد مساعديه يطلب منه القبض علي أحد العبيد الفارين ويدعى ماجنوس Μάγνος ، ويخبره أنه يريده أن يحضر العبد مكبلاً بالأصفاد كسجين (١٣٩) ، مما

مما يوحي هنا أن مسألة نقل السجناء من مكان إلي آخر كانت مهينة . والمقصود بالأغلال هنا ، هي تلك الأربطة الحديدية – ربما السلاسل – التي يكبل بها يدي السجين ، والأطواق التي توضع حول الرقبة ، وكان يساق في حراسة رجال الشرطة وكانت هذه الطريقة هي المتبعة في نقل السجناء منذ العصر الفرعوني(١٤٠) .

ويبدو أن هذه القسوة المفرطة في معاملة المساجين هي التي دفعت الأباطرة الرومان إلي اصدار مراسيم بضرورة معاملة المساجين بصورة أفضل ليس فقط في مصر ، بل أيضاً في أنحاء الامبراطورية كلها . ويشرح أحد هذه المراسيم التي ترجع إلي أواخر القرن الرابع الميلادي ، الطريقة التي يجب أن يُعامل بها السجين منذ عرضه علي المحكمة ، حيث يطلب من رجال الشرطة عدم وضع أغلال من الحديد تلتصق بالعظام ، وإنما توضع في يد السجين سلاسل أكثر اتساعاً حتى لا يتعرض للتعذيب ، وعندما يدخل السجن ، يجب العناية بالإضاءة داخله ، وعندما يحل الظلام يجب علي حارس السجن أن يذهب به إلي أروقة السجن ، وعندما يأتي الصباح ، يجب أن يخرج السجين فوراً إلي ضوء النهار حتي لا يهلك من عذابات السجن ، ثم يستطرد المرسوم الامبراطوري حديثه عن حراس السجن الذين يتقاضون رشاوى من المدعين من أجل تعذيب المتهمين داخل السجن إلي حد قتلهم (١٤١) .

ونحن في معرض حديثنا عن سوء المعاملة داخل السجون لا نستطيع أن نغفل ما كان يتعرض له المسيحيون من اضطهاد في القرنين الثالث والرابع الميلادي ، حيث لم يترك الأباطرة الرومان وسيلة من الوسائل المتبعة في التعذيب إلا واستخدموها في اضطهادهم للمسيحيين ، وهنا نجدهم لم يكتفوا بالطرق التقليدية في التعذيب ، ولكنهم تفننوا في اختراع طرق أخرى أشد قسوة ووحشية ليستخدموها

في الضغط علي هؤلاء المسيحيين [١٤٢] ، وكانت السجون أكثر الطرق فعالية بالنسبة لهم ، يستطيعون أن يصنعوا بداخلها ما يشاءون من طرق للتعذيب سواء كانت داخل مصر[١٤٣] أو خارجها [١٤٤] . كما ورد أيضاً في أعمال الشهداء الوثنيين ، إشارات واضحة لما كان يتعرض له السكندريون من تعذيب في السجون سواء كانوا في مصر أو في روما [١٤٥] .

وفي الختام نقدم وثيقة بردية ترجع إلي القرن السادس الميلادي ، تلخص ما يتعرض له السجين داخل السجن من سوء المعاملة ، وهي شكوى تقدم بها جوستوس Ἰουστος إلي سيده جرجس Γεωργίς يخبره أنه ومعه بعض من الآخرين ، قُبض عليهم في ثيمونيبسيس Θμοινέψις وأودعوا السجن في مدينة هيراقليوبوليس ، وهم الآن لا يملكون شيئاً يأكلونه في السجن ، حتى إنهم باعوا ملابسهم من أجل الطعام ، ويرجوه أن يطلب من سيدهم أن يجبر باوميس Παωμις جامع الإيجار ، أن يرسل لهم الراتب الشهري لأنهم في الغالب سوف يموتون من الجوع ، كما أنهم فقدوا الأمل في حالهم ولا يتوقعون أي خير [١٤٦]. والمقصود بالراتب الشهري هنا هو ما كانوا يتقوضونه قبل دخولهم السجن ، ويبدو أن باوميس المذكور ، قد أوقف هذا الراتب بعد دخولهم السجن .

ونخلص مما سبق إلي أن السجن في مصر ظل علي حاله منذ أقدم العصور وحتى نهاية العصر الروماني ، فلم يحصل السجناء علي أية نفقات من الدولة ، حيث رأيناهم يطالبون بصفة دائمة بالحصول علي أموال من اجل إنفاقها علي أنفسهم داخل السجن ، ومعنى ذلك أن الحكومة في مصر لم تكن تقدم أية أموال أو طعام للمساجين ، وإذا كانت هناك بعض الإشارات إلي أن أرباب الضياع الكبرى في مصر كانوا يوزعون نبيذاً علي السجناء في سجونهم الخاصة كما كان يحدث في السجون العامة ، في الاحتفالات العامة وعيد شم النسيم وعيد

ابيفاني (عيد القيامة) ويوم القديس ميخائيل ، وفي العطلات العامة [١٤٧] ، فإن ذلك كان من قبيل الهبات والمنح بسبب هذه المناسبات ولم تكن تتكرر كثيراً ، ولا تعتبر مؤشراً لنفقات كانت توزع علي هؤلاء السجناء .

وإلي جانب هذه الأحوال السيئة ، يجب أن نشير هنا إلي أن بعض الأهالي كانوا يعانون من البقاء في السجون لفترات طويلة أثناء استجوابهم في انتظار المثول أمام المحاكمة أو تنفيذ عقوبتهم ، لم تكن هذه المدد مرتبطة بفترة محددة ، فرأينا بعضهم يعاني من أنه كان قد أمضى وقتاً طويلاً في السجن قبل أن يقدم إلي المحاكمة ، مما دفع بعضهم في بعض الأحيان إلي الفرار منه [١٤٨].

ب : صكوك الضمان

المقصود بصكوك الضمان هي تقديم ضمانات مالية أوعينية للحكومة من أجل أن يخرج السجين لفترة محددة والعودة مرة أخرى للسجن ، وهذا بسبب الحياة البائسة داخل السجون ، حيث كان الأهالي يخشون دخول السجن حتى لو كلفهم ذلك تقديم ما لديهم من أملاك ، ولدينا وثيقة ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد ، وهي شكوى من باتوميس بن هراباكتيوس Πατυμις Ἀραπάκτιου خادم المعبودة إيزيس ، يبدو أنه تعرض لمشكلة قد تدخله السجن ولذلك قدم أبقار إيزيس وأوزوريس كضمان لخروجه ، ولهذا السبب يطلب منه أن يأخذ واحدة من هذه الأبقار ويعطيه الباقي لأنه يكسب عيشه من هذه الأبقار ، ويخبر زينون أنه هو ومن معه يعيشون في حمايته منذ البداية والآن أيضاً [١٤٩] .

ونخلص من هذه الوثيقة إلي أن بعض خدام المعابد المصرية يخشون من دخول السجن ، إلي حد أن أحدهم يقدم ما لديه من أبقار موهوبة للمعبودات المصرية كضمان له ، ويطلب منه أن يأخذ واحدة منهم ويرد له الباقي ليستخدمها في عمله .

أما في حالة إذ لم يكن لديه ما يقدمه كضمان ، فكان يتقدم أحد أصدقائه ليقوم بدور الضامن والمتضامن معه ، لكي يخرجه من السجن ويتعهد بأن يعيده إليه وقتما يطلب منه ذلك (١٥٠) ، وهو ما نطلق عليه الآن الكفالة التي يدفعها المتهم ليفرج عنه علي ذمة القضية ، لحين الانتهاء من التحقيق فيها .

ولدينا نماذج من الوثائق البردية التي توضح طلبات الكفالة التي تُعرض علي المحكمة من أجل البت فيها ، ولدينا وثيقة بردية ترجع إلي عام ٢٥٠ ق.م. يتعهد فيها ديودورس Διοδώρος بأنه مسئول عن صديقه وضامن له ، وهو الذي سوف يسلمه إلي المحكمة في التاريخ المحدد لها في الثالث عشر من شهر برمودة وذلك أمام محكمة الاستراتيجوس في هيراقليوبوليس (١٥١) .

ووثيقة ديموطيقية ترجع إلي عهد الملك بطلميوس الثاني ، يتعهد فيها تيوس بن باعاسس *Pa Ases* المزارع الملكي أمام فيلوكسينوس قائد شرطة قسم ثيميستيس بأنه يضمن المزارع الملكي (جيل – إيزيس) *Gel-Isis* الذي دخل السجن بأمر من قائد الشرطة ، بأنه سوف يستلم هذا السجين علي أن يحضره أمام قائد الشرطة أو أمام ممثله وذلك خلال كل الوقت الذي يمر فيه قائد الشرطة للتفتيش في القسم المذكور ، إما إذا طُلب منه إعادته فسوف يحضره إلي المكان الذي يطلب منه إعادته فيه وذلك في غضون خمسة أيام من طلبه وكذلك يتعهد بأنه لا يسمح له بأن يلجأ إلي أي معبد أو أي مكان آخر ، وفي حالة التأخير يلتزم الضامن بكل الشروط التي تُفرض عليه (١٥٢) .

ولدينا ثلاث وثائق ديموطيقية عُثر عليها مع مومياء في مدينة جعران التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة الفيوم ، وترجع هذه الوثائق إلي عام ٢٤٣ ق.م. ، وكلها عقود ضمان لخروج بعض السجناء لفترة محددة ثم العودة مرة أخرى والوثيقة الأولي : يقر فيها (بتاح) *Ptah* بن (نقطا – نب) *Nekta - nb*

والملقب أيضاً باسم فيجيمون ، إلي فيلوكسينوس قائد شرطة قسم ثيميستيس التابع لإقليم أرسينوى ، بأنه سوف يتحمل كفالة باكوسيس بن بيلاياس الذي يعمل عضواً في حرس قرية سوخوس ، والذي سجن بواسطة قائد الشرطة المذكور أعلاه ، وأنه سوف يتسلمه منه ، علي أن يعيده في الوقت المحدد ويسلمه إلي مندوب قائد الشرطة في القرية المذكورة في ظرف خمسة أيام من طلب قائد الشرطة ، كما يتعهد بأنه لم يسمح للسجين بأن يلجأ إلي أي معبد ، وفي حالة التقصير في تنفيذ الشروط المتفق عليها ، يفقد الضامن كل ما يمتلكه نظير ذلك (١٥٣) . والوثيقة الثانية : يتعهد فيها رودون بن تاليوس أحد حراس سجن قرية سوخوس التابعة لقسم ثيميستيس في إقليم أرسينوى ، إلي أرتيميدوروس قائد شرطة القرية المذكورة ، بأنه يضمن (با – شي) *Pa-Shi* بن (با – ير) *Pa - yr* الذي سجن بمعرفة قائد الشرطة وذلك حسب التعليمات التي أعطاها إلي هيراقليدس ، ويتعهد بأنه سوف يعيده في المكان الذي يحدد له في ظرف خمسة أيام من تاريخ طلبه ، وفي حالة التأخير يومين عن الخمسة أيام المذكورة ، فإن كل متاع يمتلكه سيكون هو الضامن لهذا التأخير ، ومن حق وكيل قائد الشرطة أن يفرض أية شروط يراها ويكون الضامن مجبراً علي تنفيذها (١٥٤) . والوثيقة الثالثة : يتعهد فيها قائد الأعمال وخادم المعبودة تحوت إلي حارس سجن سوخوس ، بأن يضمن خروج أحد السجناء من السجن لمدة أربعة وثلاثين يوماً ، وأنه سوف يعيده في ظرف خمسة أيام من تاريخ طلبه ، وفي حالة عدم تنفيذ هذا الأمر يكون من حق حارس السجن أن يفرض أية شروط علي الضامن (١٥٥) .

ووثيقة ديموطيقية رابعة ، ترجع إلي شهر أمشير من عام ٢٠٢ ق.م. ، وهي عقد كفالة سجين بين كل من آثينيون بن أرتيميدوروس كضامن ، و(باوت) *Paot* بن (نحمس – اسي) *Nehmis - Esi* المسئول عن سجن مدينة

كروكوديلوبوليس التابع لقسم بوليمون في إقليم أرسينوي ، حيث أقر الطرف الأول بأنه يضمن (حور) *Hor* بن (با – حي) *Pa-He* ، مزارع الملك والسجين ، وأنه سوف يخرجه معه من السجن ، على أن يعيده في اليوم الذي يرغب فيه رجل الشرطة ، وفي حالة عدم وفائه بهذا الوعد فسوف يفقد كل ما يملك [١٥٦] .

ووثيقة أخرى من القرن الثاني قبل الميلاد ، قدمها أحد السجناء ، والذي كان قد دخل السجن بسبب بعض ديون من الضرائب الزراعية المستحقة عليه ، ويذكر أنه مكث ثمانية شهور في السجن ، بسبب عجزه عن سداد ديونه ، وأنه قدم بعض الضمانات من أجل الإفراج عنه ، وبرغم إقرار سوكومينيس Σοκομήνις حارس السجن δεσμοφύλακη بهذه الضمانات ، إلا أنه مازال رافضاً الإفراج عنه ولذلك فأنه يتوسل من أجل أن يفرج عنه [١٥٧] .

ونفهم من هذه الوثائق أن بعض السجناء وذويهم كانوا يلجأون إلي محاولة الخروج من السجن ولو لفترة محدودة ، هروباً من وطأة الأحوال بداخله وكان الضامنون يقدمون كل ما يملكونه كضمان من أجل سجنائهم مع الوعد بالحضور أمام القاضي في الوقت المحدد . ويبدو أن الحكومة البطلمية كانت تقدم بعض التسهيلات في هذا المجال في سبيل الحصول علي مستحقاتها المالية .

أما في العصر الروماني ، فيبدو أن الأمر لم يختلف كثيراً ، حيث رأينا بعض صكوك الضمان التي يعهد مقدميها بإعادة السجناء في الوقت المحدد لهم ، بداية بالقرن الأول الميلادي ، حيث سبق أن رأينا في عام ٢٢ م. أن قائد الحرس الخاص بالاستراتيجوس ، وكذلك جوستوس (حامل السيف) كان باستطاعتهما أن يقنعا رئيس الحجاب بأن يدفعا الكفالة ، ويخرجا من السجن حتى موعد انعقاد الجلسة [١٥٨] . وفي عام ٢٣م. ، التعهد الذي قدمه ثيون بن أمونيوس إلي ديمتريوس حاكم سجن زيوس ، بأنه سوف يعيد في خلال ثلاثين يوماً سارابيونوس

بن سارابيونوس السجين الذي ضمنه ليخرج من السجن العام ، وإذا تأخر فسوف يدفع هو ٢ ميناي ، قيمة الأسورة الذهبية (١٥٩) .

ويبدو أن صكوك الضمان استمرت طوال العصر الروماني أيضاً ولكن بصورة أقل من العصر البطلمي ، ولعل مرجع ذلك إلي أن الإدارة الرومانية كانت تحصل علي ضماناتها المالية قبل أن يعجز المدين عن سداد ما عليه ، وإلا فالسجن هو النتيجة الحتمية للمدين وضامنه ولا يسمح لهما بالخروج . ولذلك نجد بعض الأهالي يتنازلون عن كل أملاكهم في سبيل الهروب من عقوبة السجن بسبب الدين ، حيث نجد في وثيقة بردية ترجع إلي أولخر القرن الثاني الميلادي أحد المحامين يعرض علي محكمة الوالي في منف ، تنازل موكله عن كل أملاكه لكي يحصل علي ميزة إعفائه من السجن بسبب الدين ، ولذلك يعد هذا التنازل في حالة قبوله ميزة (١٦٠) ، ومعنى ذلك أن الإدارة الرومانية كان لها الحق في قبول هذا العرض أو رفضه ، مما يعطينا مؤشراً علي مدى التشدد في تحصيل مستحقات الدولة المالية . أما بالنسبة للمواطن المدين للدولة فيعتبر الفقر في ظل الحرية أفضل بكثير من السجن في تلك الحقبة التاريخية .

ووصولاً إلي العصر الروماني المتأخر ، نجد الحكومة الرومانية تسمح لبعض الأهالي بتقديم بعض الضمانات عن طريق تضامن أحد الأفراد مع المدين الذي يكفله ، وهو ما رأيناه في بعض صكوك الضمان التي ترجع إلي القرنين السادس والسابع الميلاديين (١٦١) ، وفي الوقت نفسه كانت السجون الخاصة تتعامل بصكوك الضمان أيضاً (١٦٢) .

ومن هنا نستطيع القول أن الحكومة في العصرين البطلمي والروماني ، سمحت للسجناء بالخروج من السجن لفترة محددة ، يتم الاتفاق عليها مسبقاً ، كما إننا لا نستطيع أن نقارنها بما يسمى بالافراج علي ذمة القضية فالسجناء في

الوثائق المذكورة كان قد تم الحكم عليهم بالفعل ويقضون فترة العقوبة ، وما يستوقف الباحث أيضاً هي الفترة الزمنية التي وصلت في بعض الحالات إلي ثلاثين يوماً ، الأمر الذي يشير إلي وجود نوع من التساهل الحكومي مع السجناء في العصرين البطلمي والروماني ، ويعتقد الباحث أن مثل هذه الأمور لم تكن تتم مع كل السجناء ، وأغلب الظن أنها كانت مع سجناء القضايا المالية .

ج : أعمال السجناء

أما عن أعمال السجناء ، فيُذكر أن الحكومة البطلمية كانت تستخدم السجناء والعبيد والمجرمين وأسرى الحروب للعمل في الأسطول حيث استخدم السجناء في أعمال التجديف [١٦٣] . ولدينا وثيقة بردية ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد ، وهي خطاب أرسله حورس Ωρος حفار الآبار والقنوات والمصارف إلي زينون ، يخبره فيه أن هناك رجلاً آخر كان يستخدم السجناء في أعمال الحفر[١٦٤]. ووثيقة أخرى ترجع إلي عام ٢٤٨ ق.م. ، بخصوص جدول أعمال مقدم إلي زينون به إشارة إلي ديسوكوريديس Δισοκουριδης المشرف علي السجناء ، بخصوص ديمتريوس [١٦٥] ، وهذا ما يجعلنا نرجح أن السجناء كانوا يؤدون بعض الأعمال داخل قرية فيلادلفيا ، وإن كانت غير واضحة في الوثيقة . ويُذكر أن أبوللونيوس نفسه كان يرسل بعض السجناء ليقوموا بأعمال بناء تقويات لحوائط القنوات والكباري[١٦٦] . ويشير رستوفتزف إلي أن البطالمة استخدموا السجناء في قطع الأحجار من المحاجر[١٦٧] .

أما في العصر الروماني ، فقد تبعت الإدارة الرومانية البطالمة في هذا المجال [١٦٨] ، فيحدثنا سترابون ، الذي زار مصر أوائل العصر الروماني ، عن وجود مائة وخمسين سجيناً كانوا يعملون علي إمداد حصن بابليون بالمياه

اللازمة[١٦٩] ، ونقرأ في وثيقة بردية ترجع إلي عام ٢٠٩ م. عن أحد العبيد ، كان قد حكم عليه بالعمل لمدة خمس سنوات في محجر الباستر ، ويطلب الشاكي أن يطلق سراحه بعد أن قضى مدة العقوبة المقررة عليه [١٧٠] .

ونفهم من هذه الوثائق ، أن الحكومة البطلمية ومن بعدها الرومانية استخدمت السجناء في الأعمال الشاقة والخطرة ، مثل حفر الآبار والقنوات وأعمال المحاجر ونقل المياه ، وأغلب الظن أن الأعمال التي كان يقوم بها السجناء في الوثائق البردية سالفة الذكر ، لم تكن مقابل أجر ، بل كانت من قبيل أعمال السخرة التي يؤدونها أثناء فترة تأدية العقوبة ، فيذكر أن الإدارة الرومانية في القرن الخامس الميلادي ، كانت تسمح لموظفي الحكومة المحليين في حواضرهم وقراهم ، في بعض الأحيان ، استخدام السجناء في القيام ببعض الأعمال الحرفية ، بدون أجر في مقابل توفير نفقات إعاشتهم [١٧١] .

ونخلص مما سبق إلي أن حياة السجين في مصر عبر العصور التاريخية القديمة كانت مهينة وقاسية ، كالتعذيب والجوع والأعمال الشاقة ، مما دفع بعضهم إلي عمل أي شيء بدلاً عن أن يدخلوا غياهب هذه السجون ، فلجأوا إلي الكفالات أو الضمانات .

رابعاً : ضريبة حراسة السجون

اللافت للنظر أن الحكومة الرومانية فرضت علي الأهالي ضريبة من أجل حراسة السجون في مصر ، فنقرأ في وثيقة بردية ، من إقليم أرسينوى ، ترجع إلي ما بين عامي ١١٠–١١١م. ، بخصوص دفع نصف أوبول ἡμιώβολον و٢ خالكيس β (χαλκους) من أجل ضريبة حراسة السجون (δεσμοφυλ(ακίας[١٧٢] ووردت القيمة نفسها في وثيقة غير مؤرخة وترجع إلي العصر الروماني[١٧٣] ، وإشارة أخرى في وثيقة ترجع إلي ما بين عامي ١١٧–

١١٨ م. ، بخصوص ضريبة حراسة السجون وقيمتها أوبول واحد (ὀβολόν) δεσ(μοφυλακάις) [١٧٤] وفي عام ١٤٥ م. سُدد أوبول واحد من أجل هذه الضريبة [١٧٥] ، وفي موضع آخر من الوثيقة نفسها ، تم دُفع خالكيسين[١٧٦] . ووردت القيمة نفسها في وثيقة بردية ترجع إلي ما بين عامي ١٨٦– ١٨٨ م. ، وهي تقرير بخصوص قوائم من الضرائب التي كانت تُحصل من إقليم أرسينوي ، حيث ورد فيها أنه في الثامن والعشرين من شهر أمشير من العام الثامن والعشرين من حكم الإمبراطور اوريليوس كومودوس انطونيوس دُفع إلي نيميسيانوس Νεμεσιανος وكولينيكوس Καλλινίκος ، جامعي الضرائب ، أوبول واحد من أجل ضريبة حراسة السجون δεσ(μοφυλακίας) (ὀβολόν)[١٧٧].

وورد من إقليم الفنتين أيضاً ، أن سكانه كانوا يدفعون ضريبة حراسة السجون ، فلدينا إيصال استلام ورد علي قطعة أوستراكا يرجع تاريخه إلي حوالي عام ١١٥/١١٦ م. وهو بخصوص ضريبة حراسة السجون ، وقيمتها نصف أوبول (ἡμιωβέλιον) [١٧٨] . ووثيقة بردية ترجع إلي حوالي عام ١٢٥/١٢٦ م. وهي تقرير قدمه كلا من فلافيوس ايتيخيس Φλάουιος Εὐτυχὴς مستأجر أراضي زراعية في مدينة سوينيس Σοήνης وكذلك لونجينوس كريسبوس Λονγῖνος Κρῖσπος ، بأنهما دفعا ما عليهما من مستحقات ، ومن بينها ضريبة حراسة السجون وقيمتها نصف أوبول [١٧٩] . وتقدم وثيقة بردية أخرى من المدينة نفسها ، يرجع تاريخها إلي حوالي عام ١٣١/١٣٢ م.، إقرار لبعض سكان المدينة وهم أنطيوخوس كاسيانوس Ἀντίοχος Κασιανὸς وابيوس بويبليانوس Ἄρριος Πουπλιανὸς ويوليوس ماكسيموس Ἰούλιος Μαξιμος

وكل أعوانهم من المشرفين علي أراضي مدينة سوينيس ، بأنهم دفعوا ضريبة حراسة السجون وقيمتها نصف أوبول (١٨٠) .

وإشارة في وثيقة ترجع إلي أواخر القرن الثاني الميلادي ، بخصوص قائمة بالضرائب المتأخرة ، ومن بينها ضريبة حراسة السجون من إقليم أوكسيرنخوس ، ولكن لسوء الحظ أن مقدار الضريبة محذوف ... δεσμοφυλακίας (١٨١) .

ونفهم من الوثائق السابقة أن هذه الضريبة فرضت من أجل حراسة السجون ، وتراوحت قيمتها في إقليم أرسينوي بين ٢ خالكيس أو نصف أوبول إلي أوبولين ، وكانت قيمتها ثابتة داخل إقليم الفنتين وهي نصف أوبول ، كما فرضت أيضاً في إقليم أوكسيرنخوس ، ولكن قيمتها لم تكن محددة في الوثيقة ، وإن اعتقد الباحث أن قيمتها لم تتعد ما ورد في وثائق إقليم أرسينوي ، حيث أن قيمة الضرائب الأخرى الواردة في الوثيقة نفسها ، لم تختلف عن الضرائب التي كانت تحصل من الأقاليم الأخرى في الفترة التاريخية نفسها (١٨٢) . ومن الواضح أيضاً أن قيمة الضريبة كانت زهيدة ، ولكننا لا نعلم علي وجه اليقين إن كانت قد فرضت من أجل الإنفاق علي السجون كالبناء أو الصيانة ، أو علي السجناء كالطعام أو النبيذ الذي سبق وكان يوزع عليهم في الأعياد ، أم أنها فقط من أجل دفع أجور رجال الشرطة المكلفين بحراسة هذه السجون ، ويعتقد الباحث أن هذه الضريبة كانت من أجل دفع مرتبات رجال الشرطة حيث وجدنا إشارة في وثيقة ترجع إلي القرن السابع الميلادي ، لدفع نفقات رجال الشرطة الذين يحرسون السجون (١٨٣) ، وبرغم أن تاريخ الوثيقة قد يكون متأخر جداً عن تاريخ الوثائق موضوع الدراسة ، إلا أنها قد تنهض قرينة علي أن الرومان قد أنفقوا من أموال هذه الضريبة علي مرتبات رجال الشرطة .

وما يستوقف الباحث هنا ، أن الوثائق التي ورد فيها ضرائب من أجل حراسة السجون ، ترجع كلها إلي العصر الروماني ، وبخاصة القرن الثاني الميلادي ، ولم نعثر علي أية أدلة بخصوص تحصيل ضرائب من أجل حراسة السجون ترجع إلي العصر البطلمي ، مما يجعلنا نعتقد أن هذه الضريبة قد استحدثت في العصر الروماني ، وهذا ليس بالغريب علي النظام المالي للإدارة الرومانية التي كانت تسعى بصفة مستمرة لتحصيل الأموال من الأهالي بشتى الطرق ، وربما سعت لجباية هذه الضريبة لكي تعفي نفسها من دفع أجور رجال الشرطة ، بعد أن كانت تدفعها الحكومة البطلمية ، فنجد في وثيقة بردية غير كاملة ترجع إلي أواخر القرن الثاني أو أوائل القرن الأول قبل الميلاد ، وهي بخصوص قائمة بأسماء بعض الأشخاص الذين يقدمون حسابات ببعض الأموال وفي الجزء الثاني من الوثيقة إشارة إلي بعض المصروفات اليومية ومنها حراسة السجن [١٨٤] ، وربما المقصود بهذه المصروفات ، أجور رجال الشرطة العاملين فيه .

أما بخصوص الانفاق علي السجون نفسها ، فلدينا إشارة عند بالاديوس Palladius الذي كتب عن أديرة مصر عام ٤٢٠ م. ، إلي اشتغال بعض الرهبان بالحرف اليدوية من أجل الانفاق علي السجون [١٨٥] ، ومن غير المعلوم إن كانت هذه السجون تابعة للدير أم أنها سجون حكومية . وأين كان الأمر ، فمن الواضح هنا أن الأهالي هم الذين ينفقون علي السجون ، ومعنى ذلك أن الإدارة الرومانية كانت تكلف الأهالي مصاريف السجون من صيانة أو مباني أو غيرها ، وإذا جاز لنا القياس ، فلا نستبعد أن هذا النظام كان هو المتبع في العصر الروماني ، حيث أن الحكومة كانت تضع على كاهل الأهالي مهمة الإنفاق علي السجون ، سواء كانت منشآت أم حراسة .

الخاتمة :

وهكذا يتضح لنا أن السجون في مصر في العصرين البطلمي والروماني كانت تشكل جزءاً مهماً من نواحي الحياة الاجتماعية ، فهي العقاب القاسي لكل من خالف القانون ، والذي جعل الأهالي يخشونه ويحاولون بشتى الطرق الفرار منه ومن خلال دراسة السجون ، يمكن أن نخلص إلي النتائج الآتية :

أولاً – استخدمت في مصر في العصرين البطلمي والروماني ثلاثة أنواع من السجون ؛

أ : سجون حكومية ، وكانت تتبع الحكومة مباشرة وتحت إشرافها ، وهي التي سادت في العصر البطلمي ، واستمرت طوال العصر الروماني ، وكانت تُدار من قبل رجال الشرطة المعروفين بالفيلاكيتاي وعلي رأسهم قائد الشرطة المحلية ، ثم الابيستاتيس وعمال المالية ، ووصولاً إلي وزير المالية ثم الملك البطلمي ، وفي العصر الروماني ، كان الوالي هو المشرف العام علي السجون في مصر .

ب : سجون خاصة ، وكانت تتبع الضياع الكبرى وتحت إدارتها ويرأسها مالك الضيعة ، ولها رجال الشرطة الخاصة بها ويعملون تحت إمرة الفئة الأرستقراطية ، وكانت ضيعة أبيون واحد من أشهر هذه الضياع والتي ظهر بها السجن الخاص بشكل واضح . وعلي الرغم أن الإدارة الرومانية حاولت كثير القضاء عليها ، حتى الأباطرة الرومان أصدروا أكثر من مرسوم يحرم إنشاء هذه السجون ، إلا أنها لم تستطع منعها أو حتى الحد منها .

ج : سجن المعبد ، حيث استخدمت المعابد في العصرين البطلمي والروماني كمكان لسجن الأفراد في القضايا المالية ، وربما لظروف

مرضية أو غير ذلك ، كما أنها استخدمت أيضاً كأماكن لعقد الجلسات القضائية ، مما يجعلنا نعتقد أن إدارة هذا السجن كانت تخضع للدولة ، علي اعتبار أن المعبد نفسه يتبع الدولة . ولم تكن الكنائس في العصر الروماني المتأخر بمنأى عن هذه الظاهرة ، حيث ورد في الوثائق أنها كانت تستخدم في بعض الأحيان كسجن للمساجين المرضى .

ثانياً – الناظر للوثائق البردية التي تحت أيدينا ، يلاحظ أن أسباب دخول السجن في أغلب الأحيان كانت الديون المالية ، ثم يأتي بعد ذلك الوشايات ، وكثير من الوثائق لم تقدم سبب دخول السجن ، فمن خلال دراسة أكثر من سبعين وثيقة بردية ، نجد ست عشرة منها بخصوص أمور مالية وبخاصة الديون المستحقة للدولة ، وواحد وثلاثين لم يحدد فيها سبب دخول السجن وثلاث بسبب وشاية ، واثنتين بخصوص هروب العبيد ، وثلاث كوسيلة ضغط علي الفارين ، وذلك من خلال حبس زوجاتهم ، وثلاث بسبب سرقة ، أما باقي الوثائق فهي بخصوص عقود كفالة وضمانات وبعض الأعمال التي كان يكلف بها السجناء ، إلي جانب الضرائب .

وهذا ما يجعلنا نعتقد أن الحكومة في مصر في العصرين البطلمي والروماني ، وجهت جل اهتمامها إلي الشئون المالية ، ولم تكن تتهاون في أي تقصير في سداد المستحق لها علي الأهالي ، سواء كان إيجار أو ضرائب أو غيرها ، وكان السجن مآل كل مقصر في دفع ما عليه . أما باقي الأمور فمن الممكن الصبر عليها أو حتى التسامح فيها .

ثالثاً – انتشرت السجون في قرى ومدن مصر ، ورأينا أمثلة عديدة من بعض القرى التي يوجد بها سجون حكومية وأخرى خاصة ، أما داخل المدن فنجد السجون الحكومية العامة التي كان يرحل إليها الخارجين علي القانون وكانت مدن

أرسينوى وأوكسيرنخوس والإسكندرية وطيبة وهيراقليوبوليس من أشهر المدن التي بها سجون حكومية .

رابعاً – اللافت للنظر أن النساء والرجال كانوا يدخلون السجن ، لم يستثن منهم أحدُ ، ولدينا سبع وثائق بردية بخصوص سجن بعض السيدات ثلاث من العصر البطلمي وأربع من العصر الروماني . ثلاث منها كوسيلة ضغط علي أهلهن من الرجال ، وأربع لأسباب غير معروفة ، ولم تحدد هذه الوثائق إن كانت هذه السجون تجمع كلا الجنسين أم أن هناك سجوناً خاصة بالنساء وأخرى للرجال ، ويعتقد الباحث أن الإدارة كانت تفصل بينهم داخل السجن ، ولدينا قرينة وردت في وثيقة بردية ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد ، عن سيدة تم احتجازها هي وأطفالها في الوكالة المالية مع بعض الأفراد الآخرين ، وقد تم احتجاز كل علي حدة [١٨٦] ، ومعنى ذلك أن النساء لم تحتجزن مع الرجال في مكان واحد ، وإذا كان ذلك ما يحدث في أماكن يحتجز فيها الأفراد لفترات قصيرة ، فما بالك بالسجون التي قد يصل فيها الحبس لسنوات ، ولذلك فلا نستبعد أن حبس السيدات ربما كان في أماكن مخصصة لهن داخل السجون ، ولكن الحكومة البطلمية لم تودعهن سجون خاصة كما يحدث في وقتنا الحاضر فيما يسمى بسجن النساء ، بل اكتفت بعزلهن عن الرجال . ويبدو أن هذا الأمر ظل مستمراً طوال العصر الروماني أيضاً ، حيث نقرأ في مرسوم ثيودوسيوس (القرن الرابع الميلادي) ما يأتي: " إنه علي الرغم من أن الرجال والنساء يجب أن يشتركوا بالتساوي في العقوبة بسبب الجرائم ، إلا أنه إلي الآن لا يتم حبسهن في السجون نفسها " [١٨٧] وهذا خير دليل علي استمرار عزل الرجال عن النساء داخل السجون .

خامساً – عانى السجناء كثيراً من سوء المعاملة داخل السجون ، فأعمال السخرة والتعذيب والضرب والإهمال كانت هي السمة الغالبة علي الحياة بداخلها حتى وجدناهم كثيري الشكوى من التعذيب تارة وعدم الإنفاق عليهم تارة أخرى ، حتى وصل بهم الأمر حد الجوع والإشراف علي الموت ورأينا في الوثائق البردية كيف أن بعضهم قدم كل ما يستطيع أن يقدمه في سبيل الخروج من السجن ، سواء بالأموال أو تقديم الكفالات من بعض ذويهم . كما رأينا أيضاً أن الحكومة كانت تستخدم هؤلاء السجناء في بعض الأعمال ، مثل المحاجر وشق الترع .

سادساً – فرضت الإدارة الرومانية علي سكان مصر ضريبة ، أطلق عليها ضريبة حراسة السجون ، ولعل الهدف من ذلك إعفاء نفسها من مسئولية الإنفاق علي السجون .

هوامش البحث

[1] - Morris, N. and Rothman, D.J. : *Oxford History of the Prison, The Practice of Punishment in Western Society* , Oxford University Press 1998 , pp. 3-5 .

[2] - Easterling , P.E. , Kenny , E.J. : *The Cambridge History of Classical Literature* , Cambridge , 2008 , p. 97 .

[3] - Gagarin , M. : *Writing Greek Law* , New York , 2008 , p. 211.

[4] - Olga , T. C. : *A Short History of Roman Law*, London , 2003 , p . 131

[5] - Erman, A. & Grapow, H. : *Wörterbuch der ägyptischen Sprache*, Berlin, 1971 , 1 , 148 . 24-25.

[6] - *Ibid.* : 3 , 296 , 14-18.

[7] - Morris & Rothman : *op. cit.* , p.9.

[8] - *Loc. cit.*.

[٩] – القرآن الكريم : سورة يوسف، آية ٢٥ ؛ ولدينا إشارة في وثيقة بردية ترجع إلي القرن الخامس أو السادس الميلادي ، وهي عظات دينية بخصوص المرأة ، حيث تذكر الوثيقة أن المرأة كانت سبباً في دخول سيدنا يوسف السجن .

P. Oxy. : *The Oxyrhynchus Papyri , Egypt Exploration Fund* , ed. by Grenfell B.P., Hunt A.S., and Others, vols. I-LXXIV, London ,1898- 2009 , No. 1603, LL. 8-9 .

[١٠] – سورة يرسف : آية ٣٢

[١١] – آية ٣٣

[١٢] – آية ٣٥

[١٣] – آية ٣٩

[١٤] – آية ١٠٠

[١٥] - سورة الشعراء : آية ٢٩

[16] - Picone, P. : *The Status of Women in Ancient Egyptian Society* , London, 2003 . p. 123 .

[١٧] – لدينا إشارة في وثيقة بردية إلي ترجع إلي القرن الثالث قبل الميلاد ، إلي أن سيمون Σιμων زوجة أنتيباتروس Αντιπατρος التي اقترضت مبلغ ٧٠ دراخمة من نيكون Νικων بفائدة عالية تبلغ ٦% شهرياً ، ونظراً لعجزها عن سداد الدين هددها نيكون بأن عليها أن تتبعه طواعية إلي مكان بعينه وإلا فسوف يأخذها إلي البراكتور Πρακτορ ،

ومدفوعة بالخوف أبحرت معه هي وولدها حيث أقتادهما إلي هيراقليوبوليس ، واحتجزهم مع آخرين كلا بمفرده ، وبعدها فرت سيمون .

P. Col – Zenon : *Zenon Papyri , Business Papers of the Third Century B.C. dealing with Palestine and Egypt* , ed by E. L. Westermann , 2 Vols. , Columbia 1934 , 1940 , No. 83.

[١٨] – منال محمود محمد محمود : الجريمة والعقاب في مصر القديمة ، المجلس الأعلي للثقافة القاهرة ، ٢٠٠٣ م. ، ص ٢١٥.

[19] - Liddell and Scott‘ s : *Greek– English Lexicon* , Oxford , 1995 , v. δημοσιος

[20] - *cf. P. Oxy* : Nos. 1653;1659 .

[21] - Bauschatz , J : “Arrest, Investigation, Resolution : Police Work in the Ptolemaic *Chôra*,” , *University of Western Ontario* , 2005, p.154.

[22] - Bauschatz , J. : "*Archiphylakitai* in Ptolemaic Egypt: A Hierarchy of Equals " *Syllecta Classica* , Vol. 18: 2007 , pp.181–182.

[23] - Lichtheim, M. : *Ancient Egyptian Literature*, Vol. 1 to 3, University of California Press, 1973-80 , Vol. 3, 1980, p.159.

[24] - P. Cairo – Zenon : C C . Edgar , *Zenon Papyri , I – V , Catalougue General des Antiquites Egyptiennes du Musee du Caire* , le Caire 1925 – 1951, No. 59826 , LL. 4-5.

[٢٥] – إبراهيم نصحي : تاريخ مصر في عصر البطالمة ، أربعة أجزاء ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، ١٩٨١ م. ، ج٣ ، ص ١٢٦.

[٢٦] – المرجع نفسه ، ج٣ ، ص ١٣٣.

[27] - P. Mich.- Zenon : *Zenon Papyri in the University of Michigan Collection* , Univ. of Mich. Studies , Humanistic Series Vol. XXIV , ed. by C. C. Edgar , Ann Arbor , 1931 .No. 87 , LL. 8-9.

[28] - *P. Cairo-Zenon* : No. 59482 , LL. 6-12

[29] - PSI : *Publicazioni della Sosiete Italiana per la ricerce dei Papiri Greci e Latini in Egitto* , Vol. 1-14 , Florentine , 1912-1957 ,No. 532 LL. 8-15

[30] - *cf* , *PSI* : No. 369

[31] - *P. Cairo - Zenon* : No. 59626 , LL. 12-14.

[32] - *P. Cairo – Zenon* : No. 59520 , LL. 8-9.

[33] - *P. Cairo - Zenon* : No. 59492 , LL. 5-7

[34] - *P. Cairo – Zenon* : No. 59601, LL. 3-5.

[٣٥] – إبراهيم نصحي : المرجع السابق ، ج٤ ، ص ص ٧١–٧٣.

[36] - P. Petr. : *The Flinders Petrie Papyri with Transcriptions , Commentaries and Index* , ed. By R. J. Mahaffy , Part II, Dublin , 1893. II , No. 5 , c ; 13 (3) .

[37] - Morris : *op. cit.* , p. 9.

[38] - Taubenschlag, R. : *The Law of Greco Roman Egypt in the light of Papyri,* Warsaw , vol. I , 1944, vol. II , 1955 . I , pp. 237-240.

[39] - Rostovtzeff , M. : *A Large Estate in Egypt in the Third Century B. C., A Study in Economic History* , Madison , 1922 , p. 171.

[40] - P. Teb. : *The Tebtunis Papyri , Egypt Exploration Fund* , ed. By P. Grenfell , A. S. Hunt , J.G. Smyly and Edgar , Vols. I – IV , London , 1902-1938 , No. 904.

[41] - *P. Cairo-Zenon* : No. 59368 , LL. 24-25.

[42] - P. Edgar : Selected Papyri from The Archives of Zenon , ed. By C. C. Edgar , *Annales du Service des Antiquites de L' Egypte* , Vols. XVIII-XXIV, No. 87 .

[٤٣] – عامل المالية : هو ممثل الإدارة المالية المركزية في أقاليم مصر في القرن الثالث ق.م. ، وهو المسئول عن الزراعة وتربية الماشية وأراضي المراعي والصناعة والتجارة والنقل ، إضافة إلي أنه يختار ملتزمي جباية الضرائب ، أي أنه المسئول عن الأحوال الاقتصادية داخل القري المصرية . أما في القرن الثاني ق.م. ، أصبح هناك أثنان ، الأول مسئول عن الموارد العينية ، والثاني إختص بالموارد النقدية . إبراهيم نصحي : المرجع السابق : ج٣ ، ص ص ١٤٢-١٤٣، ١٤٦ .

[44] - P. Hib. : *Hibeh Papyri,* ed. By B. P. Grenfell , A. Hunt , Egypt Exploration Fund , London , 1906 No. 73 , LL. 7-11.

[45] - *P.Hib.* : No. 34, LL. 1-3.

[46] - *Ibid.* : LL. 8-10.

[٤٧] – كانت وظيفة حامل السيف أعلى شأناً من رجال الشرطة الاخرين ، وهم ممن يحملون سلاحاً ، كما يتضح من الاسم . إبراهيم نصحي : المرجع السابق ، ج١ ص ٤٣٠.

[48] - *P. Hib.* , Vol. I , pp. 173 , 176 .

[49] - *P. Hib.* No. 203 , LL 14-26.

[50] - Lichtheim : *op. cit.* , Vol. 3, p.159.

[51] - *P. Mich. inv.* : No. 6960 ; Emily Teeter : *Egypt and the Egyptians,* Cambridge University Press, 1999 , p. 57 .

[52] - SB. : *Sammelbuch Griechischer Urkunden aus Ägypten* , ed. by Preisigke F. Bilabel , Strasbourg , 1913- ., No. 5675 .

[53] - Sharpe , S. : *The History of Egypt under The Ptolemy* London , 1838 p. 131 .

[54]- UPZ : *Urkunden der Ptolemaerzeit* (Altere – Funde) ed. U. Wilcken I-II Berlin , 1927-1957, No. 124 .

[٥٥] – إبراهيم نصحي : المرجع السابق ، ج٤ ، ص ص ١٠٢ – ١٠٣ .

[56] - *P. Oxy*. : No. 294.

[57] - *P. Oxy*. : No. 259 , LL.1-9.

[٥٨] -محمد السيد عبد الغني : جوانب من حياة مصر في العصرين البطلمي والروماني في ضوء الوثائق البردية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ م. ، ص ص ١١٤– ١١٥ .

[59] - *P. Oxy*. : No. 4757 , LL. 6-7.

[60] - *P. Oxy*. : No. 4758, LL. 6-7.

[61] - *P. Oxy*. : No. 1919 , L. 1.

[٦٢] -زبيدة محمد عطا : المرجع السابق ، ص ص ٣٠–٣٤.

[63] - *P. Oxy*. : No. 903.

[٦٤] – السيد الباز العريني : مصر البيزنطية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦١ص ٢٢٥.

[٦٥] – يُذكر أن كبار الملاك في مصر في العصر الروماني المتأخر تمتعوا بنفوذ وثروة وتولوا وظائف كبيرة ، حيث شكلوا هم المجالس البلدية وملتزمي جباية الضرائب ، كما أن زيادة هذا النفوذ حمتهم من امتداد سلطة القضاء إليهم ، وأصبحوا هم المسئولين عن تنفيذ القانون في ضياعهم ، والقبض علي المجرمين وتسليمهم إلي الإدارة الرومانية .

المرجع نفسه : ص ٩٤ .

[٦٦] – حسب التنظيمات الإدارية للإمبراطورية الرومانية في أواخر القرن الرابع الميلادي كان حاكم مصر يطلق عليه الوالي الأوجستالي ، وهو نائب الإمبراطور في الشرق ومصر ، ثم اصبح بعد ذلك الحاكم الإداري لكل أقاليم مصر .

المرجع نفسه : ص ص ٥ ، ٢٢.

[67] - C. Th. : *The Theodosian Code and Novels and The Sirmondian Constitutions* , A Translation with Commentary , Glossary , and Bibliography by Clyde Pharr , Princeton University Press , 1952 , 9,11,1

[68] - Hardy , E.R. : *The Large Estate of Byzantine Egypt* , New York , 1931, p. 69.

[69] - *Ibid* : p. 68.

[٧٠] – أنشأ الإمبراطور فالنتينيان الأول في عام ٣٦٤ م. وظيفة حامي المدينة ، ومن واجباته أن يقوم بحماية دافعي الضرائب وحماية أرباب الشكاوى والقضايا مما يتعرضون له من الأذى والاضطهاد وراعي الضعفاء وحاميهم ، وكانت لهم محكمة تنظر الشكاوى ، وكانوا في بادئ الأمر يعينون من قبل الإدارة ، ولكن بعد ذلك كان اختيارهم عن طريق الانتخاب داخل المدينة ، إلا أنه مع الوقت تضاءل دورهم وأصبح ملاك الإقطاعيات هم الذين يديرون المدن والقرى ، ثم بعد ذلك الغيت هذه الوظيفة ونقل اختصاصها إلي الوالي .

Rouillard , G. : *L ' Administration civile de L' Egypte Byzantine , Paris , 1928* , p. 154.

السيد الباز العريني : ص ص ٨٩ ، ١٧٤–١٧٥ ؛ زبيدة محمد عطا : الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية ، القاهرة ، ١٩٩٤ م. ، ص ص ٢٨–٢٩.

[٧١] – فويبامونوس : أحد النبلاء في مصر ، وكان يمتلك ضيعة كبرى في إقليم كينوبولوس .

Hardy : *op. cit.* , pp. 38-39 .

[72] - *P. Oxy.* : No. 902 , LL. 7-8.

[٧٣] – أسرة أبيون : واحدة من أشهر الأسر التي عاشت في مصر في العصر الروماني المتأخر ، وتعد من الأسر التي أسست نظام الضياع في مصر ، وكان أول ظهور لهذه الأسرة في الوثائق البردية يرجع إلي عام ٤٩٧ م (*P. Oxy.*: No. 1982) حيث امتلكت أراضي واسعة في إقليم أوكسيرنخوس ، وتولى أفراد هذه الأسرة أعلي المناصب الإدارية في مصر حتى قيل إنها من أسباب سقوط الحكم الروماني في مصر ، ومن أشهر رجالها ثلاثة أطلق عليهم أبيون ، وثلاثة أطلق عليهم استراتيجيوس ، وآخر ذكر لهذه الأسرة كان في عام ٦٢٥ م.

Hardy : *op. cit.* , pp. 25-37.

[74] - *PSI* : No. 953 , 37 , 54-60.

[75] - *P. Oxy.* : No. 2039.

[76] - P. Klein. Form : *Griechische Papyrusurkunden kleineren Formats* , ed. By Wessely , C. , Studien zur Palaeographie und Papyruskunde , Vols. III-VIII , Leipzig , 1904 – 1908 , No. 86

[77] - *P. Oxy.* : No. 1854.

[78] - *P. Oxy.* : No. 135 , L. 26.

[79] - *P. Oxy.* : No. 2478 , LL. 25-28.

[80] - *P. Oxy.* : No. 2420 , L. 17 .

[81] - P. Cairo - Mas. : *Catalougue General des Antiquites Egyptiennes du Musee du Caire* , Papyrus Grecs D' Epoque Byzantine , ed. Par M. Jean Maspero , Le Caire , 1916 .Tome I , No. 67005 , L. 18.

[82] - *PSI* : No. 824 .

[83] - *P. Oxy.* : No. 2056.

[84] - *P. Oxy.* : No. 1835, LL. 7-8.

[85] - Hardy : *op. cit.* , p. 71.

[٨٦] – يُذكر أن كبار الملاك في مصر في العصر الروماني المتأخر ، كانوا يمتلكون جيوشاً خاصة ، ودرجوا علي أن يقوموا بتسليح أتباعهم وخدامهم ، واعتبر هذا هو قمة الاضطراب الأمني في البلاد . السيد الباز العريني : المرجع السابق ، ص ٢٣٥.

[87] - *P. Oxy.* : No. 2055.

[88] - Hardy : *op. cit.* , pp. 70-71.

[89] - Breasted , J.H. : *Ancient Records of Egypt*, Chicago , 1906 , Vol. III , p. 85.

[٩٠] – منال محمود محمد : المرجع السابق ، ص ٢١٥.

[91] - *UPZ* : No. 59.

[92] - *P. Oxy.* : No. 2154 , LL. 13-14.

[93] - *P. Oxy.* : Vol. 45 , p. 119.

[94] - Bagnall, R. S. : *Egypt in Late Antiquity* , Princeton University Press , 1996 , p. 264.

[95] - *P. Oxy.* : No. 3249.

[٩٦] – يبدو أن السجون لم تكن في معابد مصر فقط ، بل وجدت أيضاً في معابد فلسطين ولدينا إشارة في أحد المصادر المسيحية في فترة الاضطهاد تشير إلي أن الناس في ميرا وصور كانوا يعانون من الاضطهاد الكبير ، حيث سجن بعضهم في سجن معبد أبوللو في صيدا .
Thoburn J.M.: *The New Archeological Discoveries and Their Bearing upon the New Testament and upon the Life and Times of The Primitive Church* , New York , 1917, p. 237.

97 - *P. Oxy*. : No. 3759 .
98 - *P. Oxy*. : No. 3767 .
99 - *P. Oxy* . : No. 43 , verso.
100 - *P. Oxy*. : No. 2238.
101 - *U.P.Z.* : I, pp. 34f., 40f.
102 - *P. Cairo – Zenon* : No. 59619 .
103 - *PSI* : No. 419.
104 - *P. Cairo – Zenon* : No. 59826 , LL. 4-5.
105 - *SB* : No. 11639.
106 - *P. Hib*. No. 241.
107 - P. Lill. : *Papyrus Grecs* , Puplies sous la Direction De Gouguet avec la Collehoration de P. Collart , M. Xoval , Paris , 1907 , No. 7.
١٠٨ - سليم حسن : ، مصر القديمة ، ستة عشر جزءاً ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ج ١٥ ، ص ص ٣٢٢–٣٢٣.
109 - *P. Teb*. : No. 904 , L. 8.
110 - *P. Hib*. : No. 34.
111 - *cf* . *P. Oxy*. No. 373.
112 - *P.Hib*. : No. 248 , Fr. III , LL. 6-7.
113 - Bagnall : *op. cit*. p. 46.
114 - *P. Lill*. : No. 7.
115 - P. *Tebt* .: UC , No. 1583 ; Miriam Lichtheim : *op. cit*. , pp. 159–160
١١٦ – راجع ص ص ٨١٦–٨١٧ .
117 - *P. Oxy*. : No. 4756.
118 - *P. Oxy*. : Nos. 4757 , 4758.
١١٩ - مصطفي كمال عبد العليم : اليهود في مصر في العصرين اليوناني والروماني ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص ص ١٩١–١٩٣.
120 - Goehring , J.E. : " Withdrawing from the Desert : Pachomius and the Development of Village Monasticism in Upper Egypt " *The Harvard Theological Review* , Vol. 89 : 3 , 1996 , p. 271 .
121 - *P. Oxy*. : No. 3870 , L. 2.
122 - Hardy : *op. cit*. , p. 71.
123 - Morris : *op. cit*. , p. 9.
١٢٤ – منال محمود محمد : المرجع السابق ، ص ص ٢١٣–٢١٤.

[125] - Davoli, P. : *L` Archeologia Urbana nel Fayyum di eta Ellenistica e Romana* , Generoso Procaccini , 1998 , p. 147-148.

[126] - Boak , A. E. R. : *Karanis , The Temples , Coin Hoards , Botanical and Zoological Reports Seasons 1924-1931* , Michigan , 1933 , Planes XI – XII.

[127] - Crawford, D. J. : *Kerkeosiris , An Egyptian Village in The Ptolemaic Period* . Cambridge , 1971, p. 46.

[128] - *C. Th.* : 9,3,3

[١٢٩] – سورة يوسف ، آية : ٢٥.

[١٣٠] – سورة يوسف ، آية : ٤٢.

[131] - Morris and Rothman : *op. cit* , p.9 ; Lichtheim : *op. cit.* , Vol. 3, p. 159.

[132] - *P. Petr* : III , 36 a (recto) ; II , 5 c ; 13 (3) , 19 (2).

[133] - *SB.* : No. 5675 .

[134] - Müller, R. , Wollermann:*Vergehen und Strafen. Zur Sanktionierung abweichenden Verhaltens im alten Ägypten,* Brill 2004, p.197.

[135] - *SB* : No. 13119.

[136]- P. Cairo-Zenon : No. 59495; Evans , T.V. : " Standard Koine Greek in Third Century BC Papyri " *Proceedings of the Twenty-Fifth International Congress of Papyrology* , Ann Arbor , 2007 , p. 204

[137] - *P. Col – Zenon* : No. 103 . LL. 1-13.

[138] - *P. Oxy.* : No. 1643.

[139] - *P. Oxy.* : No. 1423 , LL. 8-9.

[١٤٠] – لدينا تصوير حائطي في إحدى مقابر الدولة القديمة ، في مقبرة *Henqu II* في دير الجبراوي ، يوضح طريقة نقل أحد السجناء وهو مكبل بالأغلال في يديه وحول رقبته وأمامه وخلفه بعض رجال الشرطة وفي يديهم العصي .

Kanawati, N. : "Extreme physical punishment in Old Kingdom Scenes" in *Newsletter No 93* of the Rundle Foundation in Egyptian Archaeology, July , 2005.

[141] - *C. Th.* : 9,3,1

[142] - Kyle , D. G. : *Spectacles of Death in Ancient Rome* , London , 2001, p. 252.

[143] - Plass , P. : *The Game of Death in Ancient Rome* , Wisconsin , Madison , 1995, p. 144 .

[144] - Olga *: op. cit.* , p . 131.

[145] - Harker, A. : *Loyalty and Dissidence in Roman Egypt , The Case of the Acta Alexandrinorum* , Cambridge University Press , 2008 , pp. 32-33.
[146] - *P. Oxy.* : No. 3870 , LL. 4-6.
[147] - Hardy : *op. cit*, p. 68 .
[148] - *P. Cairo – Zenon* : No. 59077.
[149] - P. Ryl. : *Catalogue of the Greek and Latin Papyri in John Rayland's Library* , Vol. IV , London , 1952 , No. 569.
[150] - Thoburn : *op. cit.* , p. 91.
[151] - *P. Hib.* : No. 93.

[١٥٢] – سليم حسن : المرجع السابق ، ج ١٥ ، ص ص ١١٦–١١٧.

[١٥٣] – المرجع نفسه ، ج ١٥ ص ص ٣٢١–٣٢٢.

[١٥٤] - المرجع نفسه ، ج ١٥ ص ص ٣٢٢–٣٢٣.

[١٥٥] - المرجع نفسه ، ج ١٥ ص ص ٣٢٤–٣٢٥.

[١٥٦] – المرجع نفسه ، ج ١٦ ، ص ص ١١٥–١١٦.

[157] - *P. Teb.* : No. 777.
[158] - *P. Oxy.* : No. 294.

[١٥٩] - راجع ص ٨١٧ .

[١٦٠] - محمد السيد عبد الغني : المرجع السابق ، ص ١٠٠.

[161] - *v. P. Oxy.* : Nos. 4756 - 4758 .

[١٦٢] – راجع ص ٨٢٤ .

[١٦٣] – إبراهيم نصحي : المرجع السابق ، ج١ ، ص ٤٢٥.

[164] - *PSI* : No. 423.
[165] - *P. Col. – Zenon* : No. 58 , LL. 11-13.
[166] - *P. Petrie* : II , No. 13 , 3 , 4.
[167] - Rostovtzeff , M : *Social and Economic History of The Hellenistic World* , Oxford , 1944 , p. 298.

[١٦٨] – إبراهيم الجندي : " الحرف والحرفيون في مصر إبان العصر الروماني المتأخر (٢٨٤ – ٦٤٢ م.) " ، مجلة المؤرخ المصري ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، إصدار خاص ، فبراير ٢٠٠٩ م. ، ص ٢٦ .

[169] - Strabon ; *The Geography* , Vols. I – VIII , Loeb Classical Library , London , 1949 – 1954 , Book XVII , Ch. I , sect. 30

[170] - *SB* : No. 4639

[١٧١] – إبراهيم الجندي : المرجع السابق ، ص ص ١٦٩–١٧٠.

[172] - *P. Fay.* : *Fayum Towns and Their Papyri, Egypt Exploration Fund, ed*. By B . P. Grenfell and A .Hunt , London, 1900 , No. 53 , L. 6.

[173] - *P. Fay.* : No.317.

[174] - *P. Fay.* : No. 54 , L. 17.

[175] - *P. Teb.* : No. 355 , L. 5.

[176] - *P. Teb.* : No. 355 , L. 18.

[177] - *P. Teb.* : No. 354 , L. 17.

[178] - P. et O. Eleph. Daik : *Les Papyrus et Les Ostraca grecs d Elephantine* , ed. By Guy Wagner , Gegrundet , 1785. No 17 .

[179] - *P. et O. Eleph. Daik* : No. 34

[180] - *P. et O. Eleph. Daik* : No. 35

[181]- *P. Oxy.* : No. 1438 , L. 18.

[182]- *P. Oxy.* : Vol. XII , p. 111.

[183]- *P. Oxy.* : No. 1919.

[184]- *P. Teb.* : No. 188.

[185]- Palladius : *The Lausiac History of Palladius* , With an English Translation by Clarke , W.K. , New York , 1918 , Ch. XXXII, 9 .

[186] - *P. Col.- Zenon* : No. 83.

[187] - *C. Th.* : 9,3,3

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المصادر البردية

1- P.Cairo- Zenon : C C. Edgar , *Zenon Papyri , I – V , Catalougue General des Antiquites Egyptiennes du Musee du Caire* , Le Caire 1925 – 1951.

2- P.Cairo - Mas.: *Catalougue General des Antiquites Egyptiennes du Musee du Caire* , Papyrus Grecs D' Epoque Byzantine , ed. Par M. Jean Maspero , Le Caire , 1916 .

3 - P. Col.- Zenon : *Zenon Papyri , Business Papers of the Thied Century B.C. dealing with Palestine and Egypt* , ed by E. L. Westermann , 2 Vols. ,Columbia , 1934 , 1940 .

4- P. Edgar : Selected Papyri from The Archives of Zenon , ed. By C. C. Edgar , *Annales du Service des Antiquites de L' Egypte* Vols. XVIII-XXIV.

5- P. Fay.: *Fayum Towns and Their Papyri, Egypt Exploration Fund, ed.* By B . P. Grenfell and A .Hunt , London, 1900.

6- P.Hib. : *Hibeh Papyri,* ed. By B. P. Grenfell , A. Hunt , Egypt Exploration Fund , London , 1906 .

7- P. Klein.Form: *Griechische Papyrusurkunden kleineren Formats* ed. By Wessely, C., Studien zur Palaeographie und Papyruskunde , Vols. III-VIII , Leipzig , 1904 – 1908.

8- P. Lill. : *Papyrus Grecs* , Puplies sous la Direction De Gouguet avec la Collehoration de P. Collart , M. Xoval , Paris , 1907

9- P. Mich.- Zenon : *Zenon Papyri in the University of Michigan Collection* ,(Univ. of Mich. Studies , Hunanistic Series vol XXIV) ed. by C.C.Edgar , Ann Arbor , 1931 .

10- P. Oxy. : *The Oxyrhynchus Papyri* , *Egypt Exploration Fund* , ed. by Grenfell B.P., Hunt A.S., and Others, vols. I-LXXIV, London ,1898- 2009 .

11- P. et O. Eleph. Daik : *Les Papyrus et Les Ostraca grecs d Elephantine* , ed. By Guy Wagner , Gegrundet , 1785.

12- P. Petr. : *The Flinders Petrie Papyri with Transcriptions , Commentaries and Index* , ed. By R. J. Mahaffy , Part II , Dublin 1893.
13- P. Ryl. : *Catalogue of the Greek and Latin Papyri in John Rylands Library* , vol. IV , London , 1952.
14- P. Teb. : *The Tebtunis Papyri , Egypt Exploration Fund* , ed. By P. Grenfell , A. S. Hunt , J.G. Smyly and Edgar , Vols. I – III , London , 1902-1938.
15- PSI : *Publicazioni della Sosiete Italiana per la ricerce dei Papiri Greci e Latini in Egitto*, Vols. 1-14 , Florentine, 1912-1957 .
16- Sel. Pap. : *Select Papyri , With an English Translation* , ed. By A. S. Hunt and C. C. Edgar , Vol. II , London , 1932 .
17 - S. B. : *Sammelbuch Griechischer Urkunden aus Ägypten* , ed. by Preisigke , F. Bilabel , Strasbourg , 1913- .
18 - UPZ : *Urkunden der Ptolemaerzeit* (Altere – Funde) ed. U. Wilcken , I-II , Berlin , 1927-1957 .

وللمزيد من التفاصيل عن المجموعات البردية ، انظر :

http://scriptorium.lib.duke.edu/papyrus/texts/clist_papyri.html

ثالثاً : المصادر الكلاسيكية

1- C. Th. : *The Theodosian Code and Novels and The Sirmondian Constitutions* , A Translation with Commentary , Glossary , and Bibliography by Clyde Pharr , Princeton University Press 1952
2- Palladius : *The Lausiac History of Palladius* , With an English Translation by Clarke , W.K. , New York , 1918.
3- Strabon : *The* Geography, vols. I – VIII, Loeb Classical Library, London , 1949 – 1954 , Book XVII , Ch. I , sect. 30

رابعاً : مراجع باللغة العربية

١- إبـراهيم الجنـدي : " الحـرف والحرفيـون فـي مصـر إبـان العصـر الرومـاني المتأخر (٢٨٤ – ٦٤٢ م.)"، مجلة المؤرخ المصري، قسم التاريخ كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، إصدار خاص ، فبراير ٢٠٠٩ م.

٢- إبراهيم نصحي: تاريخ مصر فى عصر البطالمة، أربعة أجزاء، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١ م.

٣- السيد الباز العريني : مصر البيزنطية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦١م.

٤- زبيدة محمد عطا : الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية ، القاهرة ، ١٩٩٤ م.

٥ – سليم حسن : مصر القديمة ، ستة عشر جزءاً ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ٢٠٠٠م.

٦- محمد السيد عبد الغني : جوانب من حياة مصر في العصرين البطلمي والروماني في ضوء الوثائق البردية ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، ٢٠٠١ م.

٧- مصطفي كمال عبد العليم : اليهود في مصر في العصرين اليوناني والروماني ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

٨- منال محمود محمد محمود : الجريمة والعقاب في مصر القديمة ، المجلس الأعلي للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م.

خامساً : مراجع بلغات أجنبية

1- Erman,A. & Grapow, H. : *Wörterbuch der ägyptischen Sprache*, Berlin, 1971 .

2- Harker, A. : Loyalty and Dissidence in Roman Egypt , *The Case of the* Acta Alexandrinorum , Cambridge University Press , 2008 .

3- Bagnall , R. , S. : *Egypt in Late Antiquity* , Princeton University Press , 1996 .

4- Bauschatz , J : "Arrest, Investigation, Resolution: Police Work in the Ptolemaic *Chôra*," University of Western Ontario , 2005.
5- - - - - - - - - - : "*Archiphylakitai* in Ptolemaic Egypt: A Hierarchy of Equals " *Syllecta Classica* , Vol. 18: 2007.
6- Boak , A. E. R. : *Karanis , The Temples , Coin Hoards , Botanical and Zoological Reports Seasons 1924-1931* , Michigan , 1933 .
7- Breasted , J.H. : *Ancient Records of Egypt* , Vol. III ,Chicago , 1906 .
8- Crawford , D. J. : *Kerkeosiris , An Egyptian Village in The Ptolemaic Period* . Cambridge , 1971.
9- Easterling , P.E. , Kenny , E.J. : *The Cambridge History of Classical Literature* , Cambridge , 2008 .
10- Teeter, E. : *Egypt and the Egyptians,* Cambridge University Press, 1999 .
11- Evans , T.V. : " Standard Koine Greek in Third Century BC Papyri " *Proceedings of the Twenty-Fifth International Congress of Papyrology* , Ann Arbor , 2007
12- Goehring , J.E. : " Withdrawing from the Desert : Pachomius and the Development of Village Monasticism in Upper Egypt ", *The Harvard Theological Review* , Vol. 89, No. 3 , 1996 ,, Vol. 89 : 3 , 1996.
13- Hardy , E.R. : *The Large Estate of Byzantine Egypt* , New York , 1931.
14- Kyle , D. G. : *Spectacles of Death in Ancient Rome* , London , 2001.
15- Lewis , N. : *Life in Egypt under the Roman Rule* , Oxford , 1983 .
16- Liddell and Scott' s : *Greek– English Lexicon*, Oxford, 1995.
17- Gagarin, M. : *Writing Greek Law* , New York , 2008 .
18- Lichtheim, M. : *Ancient Egyptian Literature*, Vol. 1 to 3, University of California Press, 1973-80 .
19- Müller, R. , Wollermann : *Vergehen und Strafen. Zur Sanktionierung abweichenden Verhaltens im alten Ägypten*, Brill 2004.
20- Morris, N. , Rothman, D.J. : *Oxford History of the Prison*, The practice of punishment in western society , Oxford University Press , 1998 .

21- Olga , T. C. : *A Short History of Roman Law*, London , 2003 .
22- Davoli, P.: *L` Archeologia Urbana nel Fayyum di eta Ellenistica e Romana* , Generoso Procaccini , 1998 .
23- Picone, P. : *The Status of Women in Ancient Egyptian Society* , London , 2003.
24- Plass, P. : *The Game of Death in Ancient Rome* , Wisconsin , Madison , 1995 .
25- Rostovtzeff, M. : *A Large Estate in Egypt in the Third Century B. C. , A Study in Economic History* , Madison , 1922 .
26- - - - - - - - - - : *Social and Economic History of The Hellenistic World* , Oxford , 1944.
27- Rouillard, G. : *L ' Administration civile de L' Egypte Byzantine* Paris , 1928 .
28- Sharpe, S. : *The History of Egypt under The Ptolemy* , London 1838 .
29- Taubenschlag, R. : *The Law of Greco Roman Egypt in the light of Papyri* ,Warsaw , vol. I , 1944, vol. II , 1955 .
30- Thoburn J.M.: *The New Archeological Discoveries and Their Bearing upon the New Testament and upon the Life and Times of The Primitive Church* , New York , 1917 .